Journal of Media and Communication Research (Online) ISSN 2753-7587

مجلة بحوث الإعلام و الاتصال
مجلة علمية محكمة تصدر عن
الشبكة العربية لعلوم الإعلام و الاتصال

رئاسة التحرير
أ.د. نور الدين الميلادي
أ.د. جمال الزرن
د. المعز بن مسعود

عادل البرينصي
باحث في سوسيولوجيا الاتصال

نبيل العرفاوي
باحث في الحضارة العربية الاسلامية

DOI: https://doi.org/10.5281/zenodo.19740030

إعلام الأقلّيات في الوطن العربيّ بين الغياب ومحاولات التّأسيس:
المقارنة في التّمثيل والاعتراف

الملخّص

يتناول هذا البحث إشكالية إعلام الأقليات في الوطن العربي من خلال مقاربة المقارنة التي تسعى إلى تحليل موقع هذا الإعلام بين الغياب البنيوي ومحاولات التأسيس، في سياق يتّسم بهيمنة الدولة الوطنية على الفضاء الإعلامي وإقصاء أشكال التعدّد الثقافي واللغوي والمذهبي. وينطلق البحث من تساؤل مركزي مفاده: إلى أي مدى يمكن الحديث عن وجود إعلام أقليات عربي، وما هي شروط ظهوره وحدوده في ظل السياقات السياسية والاجتماعية المختلفة؟ يهدف البحث إلى تحليل أنماط تمثيل الأقليات في الإعلام العربي، وفهم العلاقة بين الإعلام والاعتراف الثقافي، مع التركيز على قدرة الأقليات على إنتاج خطاب إعلامي ذاتي ومستقل نسبيًا عن السلطة السياسية. كما يسعى إلى إبراز أوجه التشابه والاختلاف بين التجارب العربية في هذا المجال.

منهجيًا، يعتمد البحث مقاربة المقارنة النوعية التي ترتكز على تحليل الخطاب الإعلامي والسياسات الاتصالية، إلى جانب مراجعة الأدبيات الأكاديمية والدراسات السابقة. وتشمل العيّنة أربع حالات تمثيلية: الإعلام الأمازيغي في المغرب والجزائر، الإعلام الكردي في العراق وسوريا، الإعلام الزيدي في اليمن، والإعلام النوبي في مصر. ويرتكز الإطار النظري على نظرية التمثيل الإعلامي ونظرية الاعتراف، بوصفهما مدخلين لفهم ديناميات الهيمنة الرمزية والعدالة الثقافية في المجال الإعلامي.

وتُظهر نتائج البحث أنّ إعلام الأقليات في الوطن العربي ما يزال في مرحلة انتقالية، تتراوح بين الاعتراف الرمزي والتسييس، مع تفاوت واضح في مستويات التأسيس المؤسسي. ويبيّن البحث أنّ الإعلام الرقمي أتاح فضاءات جديدة للتعبير، دون أن ينجح كليًا في تجاوز اختلالات التمثيل. وتكمن أهمية الدراسة في إسهامها في تطوير النقاش الأكاديمي حول التعدّدية الإعلامية والاعتراف الثقافي في السياق العربي.

الكلمات المفتاحية:
إعلام الأقلّيات؛ التّمثيل الإعلامي؛ الاعتراف الثقافي؛ التعدّدية الإعلامية؛ الوطن العربي.

Abstract:

This study examines minority media in the Arab world through a comparative approach that seeks to analyze its position between structural absence and emerging attempts at institutionalisation, within a context characterised by the dominance of the nation-state over the media sphere and the marginalisation of cultural, linguistic, and sectarian diversity. The research is guided by a central question: to what extent do minority media exist in the Arab world, and what are the conditions and limits of its emergence within diverse political and social contexts? The study aims to analyse patterns of minority representation in Arab media and to understand the relationship between media practices and cultural recognition, with particular attention to the capacity of minorities to produce relatively autonomous media discourses independent of political authority. It also seeks to highlight similarities and differences among Arab experiences in this field.

Methodologically, the research adopts a qualitative comparative approach based on media discourse analysis, the examination of communication policies, and a critical review of relevant academic literature. The sample includes four representative cases: Amazigh media in Morocco and Algeria, Kurdish media in Iraq and Syria, Zaydi media in Yemen, and Nubian media in Egypt. The theoretical framework is grounded in media representation theory and recognition theory, which provide analytical tools for understanding symbolic domination and cultural justice in the media field.

Findings from this research indicate that minority media in the Arab world remain in a transitional phase, oscillating between symbolic recognition and political instrumentalisation, with significant variation in levels of institutional development. This study contributes to academic debates on media pluralism and cultural recognition in Arab contexts.

Keywords:

Minority Media; Media Representation; Cultural Recognition; Media Pluralism; Arab World, Social Media Networks.

© حقوق النشر: مجلة بحوث الإعلام والاتصال، المجلد (3)، العدد (1)، (2025)

المقدمة العامة

يُعـدّ إعلام الأقليّـات من القضايا البحثيّة المسـتجدّة فـي حقل دراسـات الإعلام والّاتصال في العالم العربـي، لمـا يحمله من أسـئلة تتّصـل بالهويّـة، والتعدّد الثقافـيّ، والعدالـة الرمزيّـة. وإذا كان حضور الأقليّات في الإعلام العالمي قد حظي باهتمام واسـع منذ سـبعينيّات القرن الماضي، فإنّ المشهد العربيّ لم يشهد، حتى اليوم، تأسيسًا فعليًا لما يمكن تسميته "إعلام الأقليّات" بمعناه المؤسّساتي، بل ظلّ هذا الحضور متناثرًا، مناسـباتيًا، ومشـروطًا بسياقات سياسيّة وثقافيّة ضيّقة. ضمن هذا الطرح تتمثل الإشكاليّة الجوهرية التي يسعى هذا البحث إلى معالجتها في التساؤل الآتي: إلى أيّ مدى يمكـن الحديث عن وجـود إعلام أقليّات في الوطن العربيّ؟ وهل تمكّنت الأقليّات العربيّة من تحويل الفضـاء الإعلامـيّ إلـى أداة تمثيـل ذاتـيّ تعكس تعدّدهـا الثقافـي والسياسـيّ، أم أنّ خطابها ظلّ محكومًا بإملاءات المركز وهيمنة الخطاب الموحّد؟

مـن هـذا المنطلـق، يتناول البحـث أربع تجـارب عربيّة بوصفهـا نماذج مقارنـة: التجربـة الأمازيغية في المغـرب والجزائـر، الكرديّة في العراق وسـوريا، الزيديّة في اليمن، والنوبيّة فـي مصر. وتمّ اختيار هذه الحالات لما تمثّله من تنوّع لغوي وعرقيّ ومذهبيّ وثقافي وجغرافيّ، ولأنها تعبّر في الآن نفسـه عـن مسـتويات مختلفـة مـن العلاقـة بيـن الإعلام والسّـلطة والهويّـة. ففـي حيـن تحظـى التجربـة الأمازيغيـة باعتـراف رسـميّ محـدود ضمـن الإعلام العمومـيّ، تمـارس التجربـة الكرديـة نوعًـا مـن الاسـتقلال الإعلاميّ السياسـيّ، بينما تنقلـب التجربة الزيديّة في اليمن مـن إعلام الأقليّة إلى إعلام السـلطة، وتبقـى التّجربـة النوبيّة فـي مصر نموذجًا للغياب شـبه التـامّ في الإعلام الرسـميّ مقابل حضور رقمي ناشئ.

يستند البحث إلى المنهج المقارن بوصفه الإطار الذي يسمح بفهم الخصائص المشتركة والاختلافات البنيويـة بيـن هـذه التجـارب. كمـا يوظّـف أدوات تحليل الخطـاب والمضمون فـي عيّنـات مختارة من القنـوات والمنصـات الإعلامية الخاصة بكل حالة، وذلك ضمن مقاربـة وصفية–تحليلية تربط بين الإطار النظري (التمثيل، الهيمنة، الاعتراف) والواقع التطبيقي.

وتتمثّـل أهـداف البحـث فـي تأصيل المفهـوم نظريًـا، ورصد الممارسـات الاتصاليـة القائمـة، وتحديد العوامل التي تعيق التّأسـيس الفعليّ لإعلام الأقليّـات في الوطن العربيّ، وصولاً إلى بلورة نموذج تفسيريّ يمكن أن يُسهم في تطوير سياسات إعلامية أكثر عدالة وتمثيلاً للتنوع الثقافي.

ويفتـرض البحـث أنّ إعلام الأقليّـات فـي الوطـن العربـي لا يـزال فـي طـور التشـكّل، وأنّ المعيقـات الأساسية أمام تطوّره تتمثل في طبيعة البنية الإعلامية الخاضعة للسلطة المركزية، وفي غياب رؤية اتصالية عمومية تراعي التعدد. كما يرى أنّ الإعلام الرقمي، رغم محدوديته، يمثل اليوم الفضاء الأكثر تحرّرًا لتمكين الأقليّات من التعبير عن ذاتها وتحدّي الخطاب السائد.

تغطي الدراسة الفترة الممتدة خاصة، بين 2011 و2024، بوصفها المرحلة التي شهدت إعادة صياغة العلاقـة بيـن الإعلام والمجتمـع والسـلطة فـي البلدان العربيـة، وبرز فيهـا الوعي بالهويّـات الفرعية والجهويّة باعتبارها مكونات فاعلة في المشهد الاتّصالي. وتُوزَّع على ثلاثة محاور كبرى متكاملة:

- محور تأصيليّ نظريّ،
- محور مقارن تحليليّ،
- محور تقييمي نقديّ.

كما يسـعى هذا العمل إلى سـدّ فراغٍ معرفيّ في الدراسـات العربية حول إعلام الأقليات، من خلال الجمـع بيـن الصرامة المنهجية والتحليل النقديّ، قصد بناء تصور أوضح لدور الإعلام في تمثيل التعدّد والاختلاف في المجتمعات العربية.

© حقوق النشر: مجلة بحوث الإعلام والاتصال، المجلد (3)، العدد (1)، (2025)

أولا: من الأقليّات في الإعلام إلى إعلام الأقليّات

1- في نحت المفهوم وإشكالية التمثيل الإعلامي

يمثّل مفهوم الأقلية أحد المفاهيم الأكثر إشكالاً في العلوم الاجتماعية والسياسية المعاصرة. إذ يتجاوز المعنى العدديّ البسيط إلى دلالات رمزية وثقافية تتعلق بالسلطة والهيمنة والمواطنة والهوية. وفي الدراسات الإعلامية، لا يُقاس وضع الأقليات بحجمها الديمغرافي، بل بموقعها في النظام الرمزيّ للإعلام، أي في قدرتها على التعبير عن ذاتها داخل فضاء عموميّ غالبًا ما تتحكم فيه السلطة السياسية والثقافية (Hall, 1997). تاريخيًا، استخدم مفهوم الأقلية ضمن حقل العلاقات الدولية عقب الحرب العالمية الأولى، حين تمّ الاعتراف بحقوق الأقليات العرقية والدينية في أوروبا الشرقية. غير أنّ تطور علم الاجتماع السياسي خلال القرن العشرين، خصوصًا مع أعمال علماء مثل ماكس فيبر وبيار بورديو، نقل النقاش من مجال الحقوق القانونيّة إلى مجال الهيمنة الرمزية، أي إلى الطريقة التي تُنتج بها المجتمعات معاني التفوّق والتبعيّة، وتُشرعن مواقع السيطرة في الحقول الرمزية ومنها الإعلام(Bourdieu, 1996)

وفي السياق العربي، ظلّ مفهوم الأقلية محاطًا بالريبة السياسية والدلاليّة، حيث ارتبط تاريخيًا بمفاهيم مثل "الفتنة"، و"الانقسام"، و"الخصوصية"، ما جعله محصورًا في الخطاب السياسي أكثر من انتمائه إلى التحليل العلمي. لذلك، فإنّ الحديث عن إعلام الأقليات في المنطقة العربية لا يمكن أن يتمّ إلا عبر مسارين متوازيين:أولهما تحليل المفهوم ذاته: من الأقلية كفئة اجتماعية إلى الأقلية فاعلا رمزيًّا. وثانيهما تحليل العلاقة بين الإعلام والتمثيل: أي كيف يتيح الإعلام أو يمنع ظهور صوت الأقلية.

أ/ من الأقلية واقعا اجتماعيا إلى الأقلية تمثيلا رمزيا

يُجمع معظم الباحثين في العلوم الاجتماعية على أنَّ الأقلية ليست مجرّد مجموعة عددها أقلّ من غيرها، بل علاقة قوى داخل بنية اجتماعية معيّنة(Taylor, 1994; Kymlicka, 1996) , فهي فئة تُعرَّف من خلال وضعها في مواجهة الأغلبية، أي من خلال موقعها في منظومة السلطة والاعتراف. لذلك، يذهب المفكّر الكندي ويل كيمليكا إلى أنَّ مفهوم الأقلية لا يُفهم خارج إطار التعدد الثقافي الذي يقوم على الاعتراف بالهويات الفرعية بوصفها مكوّنات مشروعة في المجتمع الحديث (Kymlicka, 1996). أمّا تشارلز تايلور (1994) فيربط بين مفهوم الأقلّية ومفهوم الاعتراف، مؤكدًا أن غياب الاعتراف يؤدي إلى تهميش الهويّات الثقافية، وأنّ الإعلام يمثّل إحدى أهم أدوات إعادة إنتاج هذا التهميش أو تجاوزه. وفي السّياق نفسه، تعتبر نانسي فريزر (2009) أنّ العدالة في المجتمعات الحديثة لم تعد اقتصادية فقط، بل رمزية أيضًا، أي عدالة في التمثيل والاعتراف داخل الفضاء العمومي.

بناءً على ذلك، يُفهم "إعلام الأقليات" كإحدى آليات المطالبة بالاعتراف، أي كمجال رمزيّ تسعى من خلاله الأقليّات إلى تصحيح صورها وإعادة بناء سرديتها الذاتية. لكنّ هذه العملية لا تتمّ في فراغ، بل داخل فضاء تتحكّم فيه قوى الهيمنة، ما يجعل كلّ تمثيل للأقلية في الإعلام جزءًا من صراع رمزيّ على الشرعية والمعنى (Bourdieu, 1996) (Hall, 1997).

© حقوق النشر: مجلة بحوث الإعلام والاتصال، المجلد (3)، العدد (1)، (2025)

من جهته، طرح ستيوارت هول (Stuart Hall) في كتابه المرجعي (Representation: Cultural 1997, Representations and Signifying Practice) فكرة جوهريّة مفادها أنّ التمثيل الإعلامي ليس مجرّد نقل للواقع، بل بناءٌ لمعنى الواقع. فالإعلام لا يعكس الأقليّات كما هي، بل يصوغ صورًا عنها تُسهم في تحديد موقعها الاجتماعي والسياسي. وقد أظهرت دراسات متعدّدة في الإعلام الغربي (Rigoni, 2012; Cottle, 2000) أنّ الأقليات غالبًا ما تُقدَّم في وسائل الإعلام السائدة بصور تُعزز الهيمنة الثقافية، سواء عبر تهميشها أو شيطنتها أو تأطيرها في قوالب فولكلورية. وفي المقابل، تطوّر مفهوم إعلام الأقليات كأداة لتصحيح هذا الاختلال في التمثيل. ويُقصد به الإعلام الذي تملكه أو تديره أو تعبّر من خلاله الأقليات عن نفسها، دفاعًا عن وجودها وهويتها، سواء في شكل منصّات رسمية أو بديلة أو رقمية (Rigoni &, 2012 Rodriguez, 2001; Saitta).

وفي السياق نفسه، تؤكد الباحثة إيزابيل ريغوني أنّ إعلام الأقليات ليس مجرد "صوت آخر"، بل هو فضاء للتفاوض الرمزي حول الهويّة والمواطنة والانتماء، خاصّة في المجتمعات المتعددة ثقافيًا (Rigoni, 2012)

لكن في العالم العربي، ما زالت هذه الديناميكية في بداياتها. فالإعلام الرسمي يميل إلى احتكار التّمثيل، بينما لا تمتلك الأقليات سوى أدوات محدودة للتّعبير الذاتي. لذلك، تظلّ العلاقة بين "الأقليات في الإعلام" و"إعلام الأقليّات" علاقة توتر مستمرّ بين التّمثيل المفروض والتّمثيل المُكتسب.

ب/ من "الأقليّات في الإعلام" إلى "إعلام الأقليات"

ينبغي التّمييز بين مقاربتين رئيسيتين في دراسة العلاقة بين الإعلام والأقليات:

1. مقاربة الأقليّات في الإعلام (Minorities in Media):

تركّز هذه المقاربة على تحليل صورة الأقليّات في وسائل الإعلام السائدة، أي كيف يراها المركز ويعيد إنتاجها، من خلال الصّور النّمطية أو التّهميش أو التّوظيف السياسي، ومثال ذلك: كيف تناول الإعلام العربي قضيّة الأكراد أو الأمازيغ أو النوبيين ضمن خطاب الوحدة الوطنية أو الأمن القوميّ؟

2. مقاربة إعلام الأقليات (Minority Media):

تدرس هذه المقاربة كيف تنتج الأقليّات خطابها الخاصّ، أي الإعلام الذي يُنشئه الهامش ليتحدّث باسم ذاته. هذا النوع من الإعلام هو الذي يُشكّل لبّ هذا البحث، لأنه يمثل انتقالاً من الموضوع إلى الفاعل، ومن التمثيل الخارجي إلى التعبير الذاتي(Rigoni, 2012; Rodriguez, 2001).

ويكتسب هذا التّمييز أهمية خاصّة في السّياق العربيّ حيث ما تزال العلاقة بين الإعلام والسّلطة تقوم على مركزية القرار والخطاب. لذلك، فإنّ دراسة إعلام الأقليات في المنطقة لا تهدف فقط إلى رصد "الوجود الإعلامي" لهذه الفئات، بل إلى تحليل طبيعة التّفاعل بين المركز والهامش في الحقل الاتصاليّ. لذلك منذ البداية، تتطلّب دراسة إعلام الأقليات في الوطن العربي تبيئة المفهوم ضمن واقع مغاير للبيئات الغربية التي صاغت المفاهيم الأصلية. فبينما تتأسس الديمقراطيات الليبرالية على مبدأ التعدّد الثقافي والاعتراف المؤسّساتي، ما تزال المنظومات العربية – في معظمها – تقوم على منطق الوحدة والتماثل، أي على تصوّر الدولة القومية كفاعل مركزيّ يُحدّد من يتكلّم باسم الأمة. هذا ما يجعل إعلام الأقليات في السياق العربي ظاهرة مزدوجة: فهي من جهة، نتاج لوعي الهويّات المحليّة أو الجهويّة، ومن جهة ثانية، تعبير عن خلل في سياسات الاتّصال العموميّ التي لم تستوعب بعد التعدّد اللغويّ والثقافيّ.

ويُضاف إلى ذلك بُعدٌ آخر هو الرقابة والتوظيف السّياسـي للإعلام، الذي يحول دون نشـوء فضاءات تعبير مسـتقلة. ففي المغرب مثلًا، رغم الاعتراف الدسـتوري باللغة الأمازيغية، فإنّ القناة الأمازيغية تظـلّ خاضعـة لسياسـات التحريـر العمومـي (عصيـد، 2024). وفـي العـراق، يمـارس الإعلام الكردي استقلالاً نسبيًا، لكنه مؤدلج سياسيًا (مكي، 2014). أمّا في اليمن ومصر، فتتراوح التجارب بين الغياب والتجزئـة. بنـاءً علـى ذلـك، يمكـن القـول إنّ إعلام الأقلّيـات في الوطـن العربـيّ لم يبلغ بعـد مرحلة التّأسـيس المؤّسسـاتي، بـل هو في طور البحث عـن هويّة ووظيفة ضمن فضـاء إعلامي مأزوم، ما يجعل دراسته اليوم ضرورة علمية لفهم التحوّلات الثقافية والسّياسية الجارية في المنطقة.

2- الإطار النظريّ: التّمثيل، الهيمنة، والاعتراف – مقاربات لفهم إعلام الأقليّات

أ- نظريّة التّمثيل الإعلاميّ: من الصّورة إلى المعنى

يشكّل مفهوم التّمثيل (Representation) أحد الأعمدة النّظرية الأساسية لفهم العلاقة بين الإعلام والمجتمـع. وقـد طوّره سـتيوارت هـول ضمن مدرسـة برمنغهام في الدراسـات الثقافيـة، مؤكدًا أن الإعلام لا يعكس الواقع بل يبني معناه (Hall,1997) . فكلّ صورة أو خطاب إعلامي ليسـت محايدة، بل تنطوي على نظام من المعاني والقيم التي تُعيد إنتاج علاقات القوّة داخل المجتمع.

يرى هول أن عملية التّمثيل تتم عبر ثلاث آليات رئيسية:

1. الاختيار (Selection): أي ما الذي يُعرض وما يُحجب في الخطاب الإعلامّي.
2. التأطير (Framing): أي كيف تُقدَّم الموضوعات، وما السّياق الذي تُدرج فيه.
3. التثبيت (Fixation): أي كيف تُرسَّخ الصور النّمطية في الوعي الجمعيّ لتصبح "طبيعية".

فـي حالـة الأقليـات، تؤدي هـذه الآليات إلى بناء صـور نمطية تختـزل الجماعة في عناصـر محددة – لغتهـا، لباسـها، دينهـا – مـع تجاهـل تعدديتهـا الداخليـة. وقد أظهـرت دراسـات تطبيقية عديـدة أنّ الأقليـات فـي الإعلام العربـي تُعـرض إما كـ"مشـكلة أمنية" أو "مكـوّن ثقافي فولكلـوري"، أي في إطاريـن متقابليـن: التهديـد أو التزييـن (Cottle,2000). إذن، التمثيـل الإعلامـي ليـس مجـرد وصـفٍ للأقليّـات، بـل هو تحديـدٌ لموقعها داخل النّظام الرّمزي للمجتمع. ومن هنا تأتي أهمية دراسـة إعلام الأقليات كوسيلة لإعادة تعريف الذّات عبر إنتاج صورٍ مغايرة، تسمح بتفكيك التّمثلات السائدة وإعادة توزيع المعنى في الفضاء العموميّ (Rigoni, 1997; Hall, 2012)

ب-الهيمنة الثّقافية والعنف الرّمزي: مقاربة نقدية لفهم السّيطرة الإعلامية

يُعـدّ مفهـوم الهيمنـة الثقافيـة (Cultural Hegemony) الـذي صاغـه المفكّـر الإيطالـي أنطونيـو غرامشي من المفاهيم المفصليّة لفهم دور الإعلام في تشكيل الوعي الجمعيّ. فحسب غرامشي، لا تمـارس الطبقة الحاكمة سـيطرتها فقط عبر القوّة الماديـة، بل أيضًا عبر إنتاج القبول والرضا، أي عبر التحكّـم فـي منظومـة المعاني والقيم التي تبـدو "طبيعية" للنـاس (Gramsci, 1971). هذه الفكرة طوّرها لاحقًا بيار بورديو من خلال مفهوم العنف الرمزي (Violence symbolique)، الذي يعني قدرة السـلطة علـى فرض رؤيتهـا للعالم بوصفهـا الرؤية الشـرعية الوحيـدة (Bourdieu, 1996). في هذا الإطار، يصبح الإعلام أداة أساسـية لممارسـة هـذا العنف غير المرئي، لأنه يقدّم صـور العالم ومعانيه بطريقة تجعل التفاوت يبدو "منطقيًا" أو "طبيعيًا".

ويتجلّى هذا العنف الرّمزي في سياق الأقليّات، في آليتين أساسيتين:

1. إعادة إنتاج التراتبية الثقافية: من خلال فرض لغة الأغلبية وثقافتها معيارا للشرعية.
2. نزع الشرعية عن الخطاب المخالف: عبر تقديمه كتهديد للوحدة أو كخطاب انفصالي.

وتظهـر هذه الآليات بوضوح في الإعلام العربي الرسـمي، الذي يميـل إلى احتكار الخطاب حول الهوية الوطنيـة والمواطنـة، ويمنـع الأقليات من امتلاك منابر مسـتقلّة. وبهذا المعنى، يمكـن القول إنّ إعلام الأقليـات هو مشـروع مقاومـة رمزيّة ضـدّ الهيمنـة الثقافيـة (Fraser, 2009; Bourdieu, 1996). في المقابل، لا يمكن اختزال العلاقة بين المركز والهامش في ثنائية الصّراع فقط، إذ إنّ الهيمنة ليست تامة، بـل هـي علاقة تفاوض مسـتمرة (Gramsci, 1971). فالأقليـات قادرة، عبر أدواتهـا الإعلامية والرقمية، علـى خلـق "فضاءات مضـادة" تُعيد تعريف الذات والعلاقة مع الآخر. وهذا ما تسـميه كارولينا رودريغيز (Rodriguez, 2001) بـ "إعلام المواطنيـن"، أي الإعلام الـذي يؤسّسـه الأفـراد أو الجماعات المهمّشـة لتجاوز احتكار المؤسسات الكبرى.

ج-الاعتراف والعدالة الرمزية: نحو تأصيل نظري لإعلام الأقليات

تطـوّرت في العقـود الأخيرة نظرية الاعتراف بوصفها مقاربة فلسـفية – اجتماعيـة تهدف إلى معالجة إشـكالات الهويـة والعدالـة فـي المجتمعات المعاصرة. وقد سـاهم فيهـا مفكّرون مثل تشـارلز تايلور (1994) ونانسي فريزر (2009). يعتبر تايلور أن هوية الأفراد والجماعات لا تتشكّل إلا من خلال الاعتراف المتبـادل؛ فاللامبـالاة أو الاحتقـار الرمـزي يمكن أن يكونا شـكلاً من الظلـم الثقافي. أما فريـزر فترى أن العدالـة الاجتماعيـة الحديثـة لا تكتمـل دون تحقيق عدالة التّمثيـل وعدالة الاعتراف فـي المجال العام. استنادا الى هذا الطرح، يصبح الإعلام أحد الفضاءات الأساسية لتحقيق الاعتراف أو إنكاره. فالإقصاء من التغطيـة الإعلاميـة، أو التمثيـل النمطي السـلبي، يمثلان شـكلاً من أشـكال الظلم الرمـزي. بينما يُمكن لإعلام الأقليـات أن يكـون وسـيلة لتصحيـح هـذا الخلل، عبر خلـق صور جديدة للـذات وإعادة بناء السّـرد الجماعي.

وفي هذا السّـياق، يمكن اعتبار إعلام الأقليات في الوطن العربي محاولة لتحقيق ثلاثة مسـتويات من الاعتراف:

1. اعتراف بالوجود: أي كسر الصمت واللّامرئية الإعلامية .
2. اعتراف بالاختلاف: أي القبول بالهويّة المغايرة ضمن الفضاء الوطني.
3. اعتراف بالمشاركة: أي اعتبار الأقليّات شركاء في صياغة الخطاب العموميّ، لا مجرّد مواضيع له.

هـذا التـدرّج يعبّر عن مسـار تطوّر إعلام الأقليات فـي العالم العربي من الاحتجاج الرمـزي إلى المطالبة المؤسسـاتية. وهـو مـا يجعـل مـن الإعلام الرقمي اليـوم فضـاءً حيويًا لإعـادة التفاوض حـول مفهوم المواطنة والهوية والعدالة.

د- تركيب النظريات الثلاث: نحو نموذج تحليلي لفهم إعلام الأقليات

يمكـن الجمـع بيـن النظريـات السـابقة فـي نمـوذج تحليلـي يربـط بيـن التمثيـل (Hall)، والهيمنـة (Gramsci/Bourdieu)، والاعتراف (Fraser/Taylor)، على النحو الآتي:

علاقة الإعلام بالاقليّات:

العلاقة بالإعلام	الفاعل الرئيس	المفهوم المركزي	المستوى
بناء الصور النّمطية وتحديد موقع الأقلية	الإعلام كمنتج للمعنى	التمثيل(Representation)	رمزي
فرض اللغة والمعايير المهيمنة	الدولة / الأغلبية الثقافية	الهيمنة والعنف الرمزي	قيمي – ثقافي
المطالبة بالتمكين والمشاركة	الأقليات كفاعلين	الاعتراف والعدالة الرمزية	اجتماعي – سياسي

© حقوق النشر: مجلة بحوث الإعلام والاتصال، المجلد (3)، العدد (1)، (2025)

هـذا النموذج يسـمح بفهـم إعلام الأقليات ليس بوصفهـا ظاهرة تواصلية فقط، بـل كمجال للصّراع الرمـزي حـول الاعتراف والشـرعية. ففـي حين يسـعى الإعلام المهيمـن إلى تثبيت خطـاب الوحدة والتماثـل، تحـاول الأقليات عبر إعلامها الخاص تفكيك هذا الخطاب، وإدخال سـرديات جديدة تعكس التعـدد اللغـوي والثقافـي للمجتمعـات العربيـة. وبهـذا المعنى، يصبـح "إعلام الأقليات" مشـروعًا لإعـادة توزيـع الرموز والمعاني داخل الحقـل الإعلامي العربي، بما يتيح الانتقـال من منطق "تمثيل الغير" إلى منطق "التعبير عن الذات".

3- تبيئة إعلام الأقليات في السياق العربي: بين التعدد الثقافي واحتكار الخطاب

تتّسـم المجتمعـات العربية بقدر كبير من التنوّع الثقافـي واللغوي والمذهبي والعرقيّ، إلا أنّ هذا التنوّع ظلّ في الغالب خارج إطار الاعتراف الرسـمي أو المؤسسـاتي. فالدولة الوطنية العربية، التي تشـكّلت بعـد الاسـتقلال، بُنيـت على فكـرة الوحـدة القوميـة والتماثل الهوياتـي، باعتبارها شـرطًا لتماسـك الدولـة الحديثة، مـا جعل الحديث عـن "الأقليات" يُنظر إليه بريْبة سياسـية، وعدّه مساسًـا بالوحدة الوطنية (غليون، 2012). هذا الخيار السياسي أنتج بنية إعلامية مركزية تحتكر تمثيل الهوية الوطنيـة وتُقصـي الأصـوات المخالفة. فـالإعلام العمومي في أغلـب الدول العربية تأسّـس على نمـوذج "الإعلام الوطنـي"، أي الإعلام الـذي يتحدث باسـم الدولة والمجتمع بوصفهمـا كيانًا واحدًا متجانسًـا. ومن هنا نشـأ ما يسـميه عبد الرحمن عزي بـ«المرجعية الاتصالية الموحِّدة»، حيث لا يُنظر إلى الإعلام كفضاء للتعدد بل كأداة للتماسك الاجتماعي والسياسي (عزي، 2003).

لكن مع التحولات السياسية التي أعقبت سنة 2011، بدأت تظهر في العالم العربي تشققّات رمزيّة فـي الخطـاب الإعلامي المركزي، نتيجة صعود وسـائل الإعلام الرقميـة وتحوّلها إلى منابر مفتوحة للأصوات المهمّشة. هنا بدأت الأقليات تجد موطئ قدم في المجال الاتّصاليّ، وإن كان ذلك ضمن فضـاءات رقميـة أكثـر منها مؤسسـاتية. فما يـزال الإعلام الرسـمي، فـي الغالب، يُعيـد إنتاج خطاب الأغلبية من خلال تبنّي اللغة الرسمية والدّين السائد، وإهمال التعدّد اللغوي والثقافي.
(Fraser, 2009; Rigoni, 2012)

أ-إعلام الأقليّات في التّجربة المغاربيّة: بين الاعتراف والتّأطير

يُعـدّ الإعلام الأمازيغـيّ في المغـرب والجزائر النّموذج الأبـرز لمحاولات إدماج الأقليـات ثقافيًا ضمن المشـهد الإعلامـي العربـيّ. فقد شـكّل الاعتراف الدسـتوري باللغـة الأمازيغيـة (2011 بالمغرب و 2016 بالجزائر) لحظة تحوّل رمزية في خطاب الدولة، تبعه إنشاء قنوات وإذاعات ناطقة بالأمازيغية (عصيـد، 2024). غيـر أنّ هـذه التجربـة، رغـم أهميتهـا، لا ترقـى بعد إلـى مسـتوى "إعلام الأقليّات" بالمعنـى الـذي صاغته الدّراسـات الغربيّـة. فالقنوات الأمازيغيـة تبقى جزءًا مـن الإعلام العمومي، تخضع لتوجّهاته التّحريريّة وتمويله وإشرافه الإداري، أي أنّها اعتراف مقنّن أكثر منه استقلالاً اتصاليًا. يُظهـر تحليل مضامين القنـاة الأمازيغيّة المغربية مـثلاً (2020–2023) أنّ حضور القضايا السياسـيّة والاجتماعية الحسّاسة للأمازيغ محدود جدًا مقارنة بالبرامج الثقافية والفولكلورية، ما يجعل خطابها أقـرب إلـى الاحتواء الرمـزيّ منه إلى الاعتـراف الحقيقيّ (نجـدي، 2023). وفق هـذا المنظور، فإنّ تجربة الإعلام الأمازيغي تعبّر عن المرحلة الأولى من تشكّل إعلام الأقليّات العربي: مرحلة "الاعتراف المراقَب"، حيث تسمح الدولة بظهور الهويات الفرعية ضمن حدود مضبوطة، دون أن تتيح لها فاعلية إعلامية مستقلة (Kymlicka, 1996).

ب-الإعلام الكرديّ: الاستقلال السّياسي والتّمكين الاتصالي

في مقابل التجربة الامازيغية، تمثّل التجربة الكردية في العراق وسوريا نموذجًا مختلفًا، إذ تجمع بين التّمكين السّياسي والاستقلال الإعلامي النسبيّ. فبعد 2003، تطوّر في إقليم كردستان العراق فضاء إعلامي شبه مستقل، يضم قنوات كبرى مثل Rudaw وNRT، وصحفًا وإذاعات ناطقة بالكردية. هذه المنصات لا تعبّر فقط عن ثقافة الأقلية، بل عن مشروع سياسيّ له امتداد دوليّ، ما جعلها أحيانًا تمارس خطابًا هوياتيًا موازٍ للخطاب الوطني العراقي (عزيز، 2021).

ومع ذلك، يواجه الإعلام الكردي إشكالية أخرى، وهي التحزّب والتسييس، إذ تُدار أغلب القنوات من قبل أحزاب سياسية كبرى، مما يحدّ من استقلالها ويجعلها جزءًا من شبكة النفوذ السياسي، لا من فضاء التمثيل الحرّ (Fraser,2009). ورغم هذا القيد، فإنّ التجربة الكردية تبيّن أن شرط "التّمكين الإعلاميّ" في المنطقة العربية يرتبط أساسًا بميزان القوة السياسي أكثر من كونه نتيجة تطوّر في سياسات الاتصال.

ج-الإعلام الزيدي في اليمن: من إعلام الأقلية إلى إعلام السّلطة

تكشف التجربة اليمنية وجهًا آخر من التحوّل؛ فقد بدأ الإعلام الزّيدي، خاصة بعد 2004، كإعلام أقليّة احتجاجي، يسعى إلى الدّفاع عن خصوصيّة مذهبيّة وثقافية في مواجهة التّهميش السياسي. غير أنّ تحوّل جماعة "أنصار الله" (الحوثيين) إلى سلطة أمر الواقع بعد 2014، جعل إعلامها ينتقل من خطاب الأقلية المقاومة إلى خطاب الهيمنة الجديدة (برهان، 2024). فمن قناة "المسيرة" إلى الصّحف والمواقع التابعة للجماعة، تحوّل الخطاب من المطالبة بالاعتراف إلى ممارسة الإقصاء نفسه ضدّ الآخرين. وتُظهر هذه الحالة أن إعلام الأقليات قد يفقد طابعه التحرّري حين يتحوّل إلى أداة سلطة جديدة، أي حين يُنتج بدوره "هيمنة رمزيّة معاكسة". وهو ما يدعو إلى التمييز الدقيق بين "إعلام الأقلية" كفضاء للتمثيل الذاتي، و"إعلام الجماعة المهيمنة الجديدة" كوسيلة للشرعنة السياسية (Bourdieu, 1996).

د-التّجربة النُّوبية في مصر: الغياب والبديل الرقميّ

تمثّل الحالة النّوبية في مصر النقيض الكامل للتجربة الكرديّة؛ فهي مثال على الغياب شبه التام عن الإعلام الرسميّ، مقابل حضور متزايد في المنصات الرقمية. فرغم التاريخ العريق للمجتمع النوبي في الجنوب المصري، فإنّ قضاياه – خصوصًا المتعلقة بالتهجير والهويّة اللغوية – نادرًا ما تحظى بتغطية إعلامية رسمية، أو تُقدّم في إطار "التنوّع الوطني" بل كموضوعات "تراثية" (جاويش، 2021). أمام هذا الغياب، لجأت مجموعات شبابية نوبية إلى تأسيس صفحات إلكترونية وإذاعات محلّية صغيرة، مثل مبادرة Nubian Voices، التي تُعدّ نموذجًا لما تسميه كارولينا رودريغيز بـ"إعلام المواطنين" (Rodriguez, 2001)، أي الإعلام الذي يُنتجه الفاعلون الاجتماعيّون خارج المؤسّسات الكبرى بهدف تمكين مجتمعاتهم من التّعبير عن الذات. وبهذا المعنى، تبرز الحالة النوبية كدليل على أنّ الفضاء الرقمي يمثّل اليوم الملاذ الأساسيّ لإعلام الأقليّات في المنطقة العربية.

وعند تأملنا لهذه التجارب المتنوعة يمكن رصد عدد من السمات المشتركة التي تميّز واقع إعلام الأقليّات في الوطن العربيّ، نستعرضها في الجدول التالي:

السمات المشتركة لإعلام الاقليّات في الوطن العربي:

© حقوق النشر: مجلة بحوث الإعلام والاتصال، المجلد (3)، العدد (1)، (2025)

التّفسير التّحليلي	السّمة المشتركة
قوّة أو ضعف إعلام الأقليّات ترتبط بموقعها في النّظام السّياسي (إقليم كردستان مقابل النوبيين في مصر).	الاعتماد على السياق السياسي
الإعلام الوطني يظلّ أداة خطاب موحّد يحتكر التّمثيل ويمنع الاعتراف بالتعدد.	هيمنة الدولة على الإعلام العموميّ
لا توجد تشريعات واضحة تضمن مشاركة الأقليّات في إدارة الإعلام.	غياب السياسات الإعلامية للتنوّع الثقافيّ
أغلب المبادرات الإعلامية للأقليّات تعتمد على موارد محدودة أو دعم خارجيّ.	ضعف التمويل والاستقلال الذاتيّ
الفضاء الإلكتروني مكّن الأقليات من اختراق الرقابة وصياغة هويّات بديلة.	قوّة الإعلام الرقمي البديل

إنّ هذه الخصائص تجعل من إعلام الأقليات في الوطن العربي مجالاً في طور التشكّل، لم يخرج بعد من منطق الهامش إلى منطق المؤسسة. كما تؤكّد أنّ التعدد الثقافي العربي، رغم عمقه التاريخي، ما زال رهين تصوّر سياسي يربط "الوحدة" بـ"التماثل"، لا بالتنوع. وبلغة أدقّ تبيّن المقاربة السّابقة أن إعلام الأقليّات في الوطن العربيّ ليس غائبًا بالكامل، ولا حاضرًا بالتّمام؛ بل هو يتأرجح بين الوجود الرمزيّ والاعتراف المحدود. فإذا كان الإعلام الأمازيغي يُجسّد مرحلة الاعتراف المؤطّر، والإعلام الكردي مرحلة التمكين النسبي، فإنّ الإعلام الزّيدي والنّوبي يعكسان وجهيْ التّحدي: الأول انزلاق خطاب الأقلية إلى سلطة مهيمنة، والثاني غياب التمثيل الرسمي مقابل البحث عن بدائل رقمية. بناءً على ذلك، يمكن القول إنّ دراسة إعلام الأقليّات في المنطقة العربية تقتضي منهجًا مزدوجًا يجمع بين التحليل الثقافي والسياسي، لأن الخطاب الإعلامي لا ينفصل عن بنية السّلطة التي تنتجه. وهذا ما سيُعالَج تفصيلًا في الجزء الثاني من البحث عبر المقارنة المنهجية بين الحالات الأربع.

ثانيا: المقارنة بين تجارب إعلام الأقليّات في الوطن العربيّ

يُعدّ تحليل تجارب الأقليات في المشهد الإعلامي العربي خطوة أساسية لفهم طبيعة التمثيل والاعتراف داخل الفضاء العمومي، خاصة بعد أن بيّن المحور الأول أنّ حضور الأقليات إعلاميًا ليس مجرد مسألة تقنية تخصّ النفاذ إلى المنصات، بل هو قضية رمزية وسياسية وثقافية تتعلق بتوزيع المعنى والشرعية داخل المجتمع. وبالتالي، تأتي أهمية هذا الجزء من المقال كونه يترجم الإطار النظري إلى تحليل تطبيقي مقارن، يسمح بفهم أشكال التعبير الإعلامي المتاحة للأقليات العربية بما تحمله من تفاوتات في السياق والوظيفة والغاية. تم اختيار الحالات الأربع - الأمازيغ، الأكراد، الزيديين، والنوبيين - بالنظر إلى ما تمثله من تنوّع جغرافيّ وثقافيّ وسياسيّ وعرقيّ ومذهبيّ، داخل المنطقة العربية، وكذلك لاختلاف درجات حضورها الإعلامي بين الاعتراف الرسمي، والتمكين الحزبي، والتمثيل الاحتجاجي، والغياب شبه التام. فهذه الحالات تتيح فهم طيف واسع من أنماط علاقة الأقليات بالإعلام: من الاعتراف المقيَّد في التجربة الأمازيغية (عصيد، 2024)، إلى التمكين السياسي-الإعلامي في التجربة الكردية (مكي، 2014)، إلى التحول من "إعلام الأقلية" إلى "إعلام السلطة" في الحالة الزيدية اليمنية (برهان، 2024)، وصولاً إلى نموذج "الإعلام البديل الرقمي" الذي تبنّاه النّوبيون في مصر تعويضًا عن الغياب في الإعلام الرسمي (جاويش، 2021).

ولتحقيق قراءة مقارنة دقيقة، يعتمد هذا الجزء منهجًا تحليليًا يقوم على ثلاثة معايير رئيسية مستمدّة من الإطار النظريّ في المحور الأول:

© حقوق النشر: مجلة بحوث الإعلام والاتصال، المجلد (3)، العدد (1)، (2025)

1-طبيعـة التمثيـل الإعلامي: كيف تُقدّم الأقلية في الخطاب الإعلامـي؟ هل باعتبارها جزءًا من الهوية الوطنية، أو بوصفها موضوعا فولكلوريا، أو كفاعل سياسي؟
2-مسـتوى الاعتراف والتمكين: هل تمتلك الأقلية إعلامًا ناطقًا باسـمها؟ وهل هو مسـتقل أم مدمج داخل مؤسسة الدولة؟
-علاقة الإعلام بالسلطة: هل الإعلام أداة مقاومة رمزية، أو وسيلة احتواء، أم أداة هيمنة مضادة؟
هـذه المعاييـر سـتُطبّق علـى كل حالـة علـى حـدة. ثـم سـنعتمدها فـي الخلاصـة المقارنة، بمـا يتيح اسـتخلاص نماذج أربعة لتمظهر إعلام الأقليات عربيًا: اعتراف مؤطر، تمكين مسـيّس، هيمنة معكوسـة، وغياب مع بدائل رقمية. وبذلك، يشكّل هذا المحور حلقة الوصل بين المداخل النظرية التي تأسّس في المحـور الأول، والتحليـل التقييمـي في المحور الثالث، الذي سـيعالج الإمكانات المسـتقبلية لتأسـيس إعلام تعدديّ عادل في العالم العربي.

1/ الإعلام الأمازيغـي فـي المغرب والجزائر : بين الاعتراف المؤسسـاتي والاحتـواء الرمزي – قراءة مقارنة

يُعـدّ الإعلام الأمازيغـي مـن أبرز النماذج التي تعبّـر عن التحوّلات التي شـهدتها المنطقة المغاربية في علاقتها بالتعدد الثقافي واللغوي. فبعد عقود من التهميش والإنكار، تحوّلت المسـألة الأمازيغية إلى محـور نقـاش وطني وإعلامي في كلٍّ مـن المغرب والجزائر، لا بوصفها قضيـة لغوية فقط، بل كقضية اعتـراف ثقافـي وتمثيـل رمزي. غير أنّ هـذا الاعتراف، وإن تكـرّس في النّصوص الدسـتورية وفي بعض السياسـات الاتصاليـة، يظـلّ محكومًـا بمنطـق الدولـة المركـزي، أي اعتـراف مراقَـب لا يرقـى بعد إلى مستوى الاستقلال الإعلامي الكامل (عصيد، 2024).
فـي المغـرب، مثّل الخطـاب الملكي في أغادير سـنة 2001 نقطة التحول الكبرى حين أُعلن عن إنشـاء المعهـد الملكـي للثقافة الأمازيغية، ثم تكرّس الاعتراف الدسـتوري سـنة 2011 باعتبـار الأمازيغية لغة رسـمية إلـى جانب العربيـة. وقد مثّل ذلـك اعترافًا مؤسسـاتيًا بالبعد الثقافي الأمازيغـي ضمن الهوية الوطنية الجامعة (بوهدوز، د-ت). أمّا في الجزائر، فقد كان المسـار أكثر توترًا، إذ جاء الاعتراف الرسـمي بالأمازيغيـة تدريجيًـا بعـد احتجاجـات متكررة في منطقـة القبائل، وتمتّ دسـترتها أولًا لغة وطنية سـنة 2002، ثم لغة رسمية سنة 2016.
ورغم هذا التقارب في المكاسـب الدسـتورية، فإن فلسـفة الاعتراف تختلف بين البلدين: فالمغرب قدّم الاعتراف في إطار إصلاح ثقافي هادئ يهدف إلى دمج المكوّن الأمازيغي ضمن الوحدة الوطنية، بينما جـاء الاعتـراف فـي الجزائر تحت ضغط الشـارع، وفي سـياق أزمـة ثقة بين السـلطة والمجتمـع، ما جعل طابعه السياسي أقوى من بعده الثقافي (غليون، 2012).
هـذا بالنسـبة إلـى الخلفية السياسـية والرمزيـة للاعتـراف بالأمازيغية فـي البلدين، أما بخصوص نشـأة الاعلام الامازيغـي وتطـوره فقد أُنشـئت في المغرب سـنة 2010 القناة الأمازيغيـة (Tamazight TV) لتكـون أول قناة وطنيـة ناطقة بالأمازيغية، تبثّ برامجها باللغات الثلاث (تاريفيت، تامازيغت، تشـلحيت). وقـد رافقهـا عـدد مـن الإذاعات الجهويـة والمحلية التـي تبث بالأمازيغية، مما سـمح بظهـور ما يمكن تسـميته بـ"المجال السّـمعي البصري الأمازيغـي" (عصيد، 2024). أما في الجزائـر، فقد تأخّر إطلاق قناة مماثلة إلى سـنة 2009، ثم تحوّلت إلى قناة تبثّ في كامل أرجاء الجزائر سـنة 2015، لكن تحت إشـراف المؤسسـة الوطنيـة للتلفزيـون الحكومـي، ممـا جعلها خاضعة بشـكل كامـل للخط التحريري الرسـميّ (بودهان، 2015). في المقابل، شهد العقد الأخير توسعًا ملحوظًا في المنصّات الرقمية الأمازيغية في البلديـن، مثـل Tawiza TV وAgraw Amazigh، والتي أتاحـت للأمازيغ التعبير الذاتي عن قضاياهم بعيدًا عـن الرقابـة الرسـمية، وأدخلـت الخطـاب الأمازيغـي فـي فضـاء الإعلام الجديـد، وهـو مـا تعتبـره ريغوني(Rigoni , 2012) أحد مؤشرات تحوّل الهامش إلى فاعل رمزيّ في المشهد الإعلامي.

© حقوق النشر: مجلة بحوث الإعلام والاتصال، المجلد (3)، العدد (1)، (2025)

فـي جانـب آخر، يُظهر تحليـل مضمون القنـوات الأمازيغية في المغـرب والجزائـر أن الخطاب الإعلامي يراوح بين بعدين متناقضين: الاحتفاء الثقافي والفولكلوري من جهة، والتّمثيل الاجتماعي والسياسي المحدود من جهة أخرى.
ففي المغرب، ركّزت القناة الأمازيغية في سـنواتها الأولى على برامج التراث والموسـيقى والشـعر واللغة، بينما ظلّت القضايا السياسـية والاجتماعية للأمازيغ شـبه غائبة عن النشرات الإخبارية أو البرامج الحواريـة (العـادل، 2018). ويعـزو الباحثـون ذلك إلـى أن وظيفة القنـاة، في نظر الدولة، ليسـت إثارة الجـدل حـول الهوية أو المطالبة بالحقوق، بل احتواء المسـألة الأمازيغية ضمـن خطاب التّنوع الثقافي الآمـن (Kymlicka, 1996). أمـا في الجزائر، فالوضع معتـاد ؛ إذ القناة الأمازيغية تتعامل مع الأمازيغية بوصفها "لغة مكمّلة" لا "هوية جامعة"، ويظهر ذلك في ندرة النقاشـات السياسـية باللغة الأمازيغية أو في غياب تناول الملفات الحساسة مثل التعليم أو القضايا الجهوية (العادل، 2018).
إذن، ما يزال الخطاب الإعلامي في الحالتين أسير تصور رسميّ يرى في الأمازيغية عنصر تنويع ثقافي أكثـر مـن كونها مكوّنًا سياسـيًا واجتماعيًا فاعلاً. وهذا ما يفسـر، وفق تحليل سـتيوارت هول (1997)، اسـتمرار آليـات "التأطيـر الانتقائيّ" و"التثبيت الرمـزيّ" في تمثيل الأقليات. فرغم الاعتراف الدسـتوري والسياسـات الاتصالية الجديدة، تبقى حدود حرية التعبير الأمازيغي مرسـومة ضمن ما يمكن تسـميته برقابة التحرير العمومي، أي الرقابة التي لا تُمارس بشكل مباشر عبر المنع، بل عبر التحكّم في أولويات التغطيـة وفـي المعجـم الإعلامـي المسـتخدم. ففي المغـرب مثلًا، تشـير دراسـات ميدانيـة إلى أن الصحفييـن العامليـن فـي القنـاة الأمازيغيـة يخضعـون لنفـس معاييـر المؤسسـة الوطنيـة للإذاعـة والتلفـزة، وأن البرامـج تُراجـع وفـق خطـوط تحريريـة "مضبوطـة" لتجنّـب "تسـييس الثقافـة" (عصيـد، 2024).أمـا فـي الجزائر، فـإنّ القناة الأمازيغية تشـتغل ضمن منظومـة إعلامية ما زالـت مركزية، إذ أن التّعدد اللغوي لم يتحول إلى تعدد إعلامي حقيقي، بل ظل شـكلاً من التنويع الداخلي داخل خطاب الدولة.
هذا الوضع يعكس، بمفاهيم بورديو (1996) وغرامشي (1971)، استمرار العنف الرمزيّ الذي تمارسه الدولة عبر التحكّم في تمثيل الهويات الفرعية، بحيث تمنحها اعترافًا مقنّنًا دون أن تسـمح لها بتعريف ذاتهـا بنفسـها. لكـن رغم هـذه القيود، يمكـن رصد عدد مـن المؤشـرات الإيجابية التي تجعـل التجربة المغربية تحديدًا أنضج مؤسساتيًا، مقارنة بنظيرتها الجزائرية:
• وجود إطار دستوري واضح يكرس الأمازيغية لغة رسمية ومكوّنا من مكونات الهوية الوطنية.
• تعدد الوسائط الإعلامية الناطقة بالأمازيغية (قنوات تلفزية، محطات إذاعيّة، مواقع الكترونية...).
• حضور نسبي للّغة الأمازيغية في النشرات الرسمية وبرامج الحوار الثقافي.
ومع ذلك، ما تزال هناك معيقات بنيوية مشتركة بين التجربتين:
1. غياب الاستقلالية التحريرية، إذ تبقى القنوات الأمازيغية جزءًا من البنية الإدارية للإعلام العمومي.
2. ضعف التنوع في المضامين، حيث يطغى الجانب التراثي على القضايا المجتمعية والسياسية.
3. قلة التكوين الإعلامي باللغة الأمازيغية، ما يجعل الإنتاج ضعيفًا كمًّا ونوعًا.
4. غياب سياسة إعلامية وطنية للتعدد الثقافي تتجاوز منطق الإدماج الرمزي إلى الاعتراف الفعلي.

بنـاء علـى ما سـبق، يمكن القـول إن الإعلام الأمازيغي في المغـرب والجزائر يمثّل مرحلـة انتقالية بين التمثيـل المفـروض والتعبيـر الذاتي، أي مرحلـة الاعتراف المراقب الـذي يمنح الأقليات مسـاحة مرئية ضمن خطاب الأغلبية دون أن يغيّر البنية الرمزية للهيمنة الثقافية. هذا ما يجعل التجربة الأمازيغية، رغم أهميتهـا، جـزءًا مـن خطاب الإصلاح الموجَّـه أكثر من كونها مشـروعًا لتحرير المعنى، وهو ما سـيُظهره التحليل المقارن اللاحق عند مقارنة هذا النموذج بنماذج أخرى كالإعلام الكردي أو الزّيدي أو النوبيّ.

© حقوق النشر: مجلة بحوث الإعلام والاتصال، المجلد (3)، العدد (1)، (2025)

2/ الإعلام الكرديّ بين التّمكين السّياسي والتّسييس الحزبيّ

يُعتبر الإعلام الكردي من أكثر التجارب اكتمالاً على مستوى إعلام الأقليات في الوطن العربي، نظرًا لما يتميز به من تنوع مؤسساتي، واستقلال نسبي، وتأثير سياسي عابر للحدود. فالأكراد، وهم أكبر أقلية إثنية في المنطقة (نحو 30 مليون نسمة موزعين بين العراق وسوريا وتركيا وإيران)، لم يكتفوا بالمطالبة بالاعتراف الثقافي، بل طوّروا مشروعًا سياسيًا وإعلاميًا متكاملاً، سعى إلى إنتاج سرديتهم الخاصة بهم عن الهوية والحقوق والمواطنة (مكي، 2014). إلا أن هذه الديناميكية، التي تمثل شكلًا من التمكين الاتصالي، تظلّ محفوفة بإشكالات التسييس والاصطفاف الحزبي، مما يجعل التجربة الكردية نموذجًا مركبًا من التمثيل والهيمنة في الوقت ذاته.

تاريخيا، يرتبط تطور الإعلام الكردي ارتباطًا وثيقًا بالسياقات السياسية التي عرفها إقليم كردستان العراق بعد سنة 1991، حين أُنشئت منطقة الحظر الجوي في شمال العراق بقرار من مجلس الأمن، مما أتاح للأكراد هامشًا من الاستقلال الذاتي، ثم بعد 2003 تحول الإقليم إلى كيان فدرالي يتمتع بسلطات سياسية وإعلامية واسعة (في هذا السياق، برزت مؤسسات إعلامية كبرى مثل Rudaw وNRT وKurdistan 24، تمتلك بنية تقنية حديثة، وتُموّل من رأس مال كردي محلي أو من الأحزاب الكبرى كالحزب الديمقراطي الكردستاني والاتحاد الوطني الكردستاني) .

أما في سوريا، فقد نشأ الإعلام الكردي في ظروف مختلفة، إذ ظلّ ممنوعًا حتى اندلاع النزاع سنة 2011، ليظهر ضمن المناطق الخاضعة للإدارة الذاتية لشمال وشرق سوريا (روج آفا)، عبر منصات مثل Ronahi TV وHawar News Agency، وهي مؤسسات ذات طابع سياسي تعبوي أكثر من كونها مؤسسات مهنية مستقلة.

إذن، يمكن القول إن الإعلام الكردي تشكّل في فضاء سياسيّ يتراوح بين شبه الدولة (العراق) والسلطة المحلية ذات الطّموح السياسي (سوريا)، وهو ما انعكس على طبيعة خطابه وموقعه من السلطة المركزية. وما يميّز الإعلام الكردي أيضا، هو كونه تجاوز مرحلة الدفاع الثقافي عن اللغة والتراث إلى مرحلة التمكين الاتصالي والسياسي، أي استخدام الإعلام أداة لبناء الهوية الجماعية وتوحيد الخطاب السياسي. فالقنوات الكردية لا تكتفي ببثّ برامج ترفيهية أو ثقافية، بل تغطّي الأحداث الإقليمية والدولية من منظور كرديّ واضح، ما يجعلها أداة للتعريف بالقضية الكردية على الصعيد الدولي.

وقد لاحظ حسان محمد (رئيس بعثة الأمم المتحدة للمساعدة بالعراق في تصريح صحفي نشر على موقع البعثة الأممية بتاريخ 12 ديسمبر ،أن الإعلام الكردي لعب دورًا مركزيًا في إعادة تعريف الذات الجماعية عبر توظيف ثلاثة عناصر:

1. اللغة الكردية بوصفها هوية جامعة؛
2. الذاكرة الجماعية للحروب والنضال؛
3. المظلومية التاريخية كإطار تعبئة وجداني.

بهذا المعنى، تحقّقت في التجربة الكردية احدى مستويات الاعتراف الثلاثة التي تحدثت عنها نانسي فريزر (2008): الاعتراف بالوجود والاختلاف، إذ لم يعد الأكراد غائبين عن الفضاء الإعلامي الوطني أو الإقليمي، بل باتوا فاعلين في إنتاج سرديتهم الخاصة.

لكن رغم التنوّع الظاهري في القنوات والمؤسسات الإعلامية الكردية، فإنّ أغلبها خاضع بشكل مباشر أو غير مباشر للأحزاب السياسية الكبرى. فشبكة Rudaw محسوبة على الحزب الديمقراطي الكردستاني، بينما NRT قريبة من الاتحاد الوطني الكردستاني، أما K24 فتُعبّر عن رؤية الحكومة الإقليمية.

هـذا التوزيـع الحزبـي جعـل مـن الإعلام الكـردي فضـاءً لتكريس الانقسـام السياسـي بـدل توحيد الخطـاب القومـي (Hassan, 2020). وتشـير دراسـات ميدانيـة إلـى أنّ الصحفييـن الاكـراد غالبًا ما يمارسـون الرقابـة الذاتيـة في القضايا السياسـية الحسّاسـة، وأن حريـة التعبير تتفاوت حسـب قرب المؤسسة من مراكز السلطة (مشاط، 2023).

بهـذا، يمكـن القـول إنّ الإعلام الكـردي يعيـش مفارقـة مزدوجة: فهـو من جهة نموذج للاسـتقلال التقني واللغوي عن المركز العربي، لكنه من جهة ثانية أسـير الولاءات الحزبية التي تحوّله إلى أداة سياسـية، لا إلـى سـلطة رابعـة مسـتقلة. يركز الخطـاب الكـردي فـي الإعلام خاصة، علـى الذاكرة الجماعيـة مصدرا للشـرعية السياسـية والرمزية. ففي نشـرات الأخبار والبرامج الوثائقيـة، يحضر تاريخ المظالم والقمع، من حلبجة إلى حملات الأنفال، كعنصر سـردي متكرر يعيد ترسـيخ الهوية الجماعية عبر "اسـتدعاء الذاكرة الجريحـة (Hassan,2020). ، وتؤكد فريزر(2009) أن الاعتراف لا يتحقق فقط بالتمثيل الإعلامي، بل أيضًا بامتلاك القدرة على إعادة سرد التاريخ من وجهة نظر المهمَّش. وهذا ما فعله الإعلام الكردي بوضوح؛ إذ أعاد صياغة الرواية التاريخية الرسـمية، وفرض سـرديته الخاصة في الفضاء الإقليمي والدولي. لكن هذا الاسـتخدام المكثف للذاكرة، وإن كان يمنح الأكراد حضورًا رمزيًا قويًا، فإنه قد يتحوّل إلى سـردية مغلقة تُقصي الآخر وتُعيد إنتاج الوعي القوميّ المغلق، وهو ما يشكّل خطرًا على مفهوم الاعتراف المتبادل الذي دعا إليه تشارلز تايلور (1994).

وتجدر الإشـارة، إلى أنّه رغم الانتشـار الواسع للإعلام الكردي، فإنّ أثره الفعلي خارج المجال الكردي يبقـى محـدودًا. فاللغة الكردية نفسـها، رغم الاعتراف الرسـمي بها فـي العراق، لا تـزال حاجزًا أمام تواصـل الخطـاب الكـردي مع بقيـة مكوّنـات المجتمع العراقـي أو العربـي. كما أنّ أغلـب المنصات الكرديـة تبـثّ للجمهـور الكردي فقط، ما يجعلها تمـارس اعترافًا ذاتيًا مغلقًـا دون تأثير فعلي على الخطـاب العربـي السـائد (Hassan, 2020). ويذهب بيـار بورديو (1996) إلـى أن الهيمنة الرمزية لا تُلغى إلا إذا أصبح "الهامش قادرًا على فرض رموزه داخل المركز"، وهو ما لم يتحقق بعد في التجربة الكردية، ورغم قوتها التقنية والسياسـية، فما زال الإعلام الكردي في نظر الإعلام العربي الرسـمي "إعلامًـا محليًـا" أو "إقليميًـا"، وليـس مكوّنًا من مكوّنات الفضـاء العموميّ العربـيّ، وهوما يعكس حدود الاعتراف المتبادل بين الأقليات والمركز.

خلاصة لما سبق، كشفت التجربة الكردية أن التمكين الإعلامي لا يعني بالضرورة الاستقلال الرمزي. فبينمـا نجـح الأكـراد في بناء شـبكة إعلاميـة قويـة تُعبّر عنهـم، ظلّت هذه القـوة مرتهنة بالشّـرط السياسـي الـذي أتاحها. ففي كردسـتان العراق، جعلت الفدرالية من الإعلام الكردي سـلطة شـبه مسـتقلة، لكنها في الوقت ذاته أدخلته في لعبة الولاءات السياسـية والاقتصادية. أما في شـمال سوريا، فإن الإعلام الكردي يتخذ طابعًا نضاليًا تعبويًا، لكنه يفتقد إلى المهنية والتعددية.

وبذلـك يمكـن تصنيـف الإعلام الكـردي ضمن النمـوذج الثاني فـي خارطـة إعلام الأقليـات العربية: نموذج التمكين المسَـيَّس، أي الإعلام الذي يمتلك اسـتقلالاً تقنيًا ومؤسسـاتيًا نسـبيًا، لكنه لا يتحرر مـن البنيـة الحزبية التي تحكم إنتاج المعنى.إنه إعلام يعتـرف بذاته، لكنه لم يبلغ بعد مرحلة الاعتراف التبادلـيّ داخـل الفضـاء الإعلامي العربي الأوسـع، وهو ما يجعلـه في وضع معلق بين التأسـيس والاستقلال، بين التمثيل والهيمنة.

3/ الإعلام الزيدي في اليمن:

أ- من تمثيل الأقلية إلى خطاب السلطة

يُعـدّ الإعلام الزيـدي فـي اليمن من أكثر النماذج دلالة على التحول مـن الهامش إلى المركز، ومن التمثيل الهوياتـي إلـى الخطاب السـلطوي. فقد بدأ كإعلام احتجاجي يسـعى إلى الاعتـراف بخصوصية مذهبية وتاريخية داخل منظومة سياسية مركزية، لكنه انتهى إلى أن يصبح إعلام سلطة أمر الواقع بعد 2014، مع صعود جماعة "أنصار الله" (الحوثيين). هذا التحول يقدّم مثالاً واضحًا على ما تسميه نانسي فريزر (2009) "الاعتراف المشـوَّه"، أي حين تتحول مطالب العدالة الرمزية إلى أداة لإعادة إنتاج الهيمنة. يعود التهميش الإعلامـي للزيديـة إلـى طبيعـة الدولة اليمنيـة الحديثة التي تشـكّلت بعـد الوحدة سـنة 1990، في ظل هيمنة خطاب ديني سُـنّي وسـطي تبنّته السلطة السياسـية والإعلام الرسمي (الفلاحي، 2018). ورغم أن الزيديـة تمثـل أحد أقدم المذاهب في اليمن الشـمالي، فقد هُمشـت رموزها ومؤسسـاتها التعليمية والإعلامية منذ عهد الرئيس علي عبد الله صالح، الذي حاول بناء شـرعية سياسـية على أسـاس قومي لا مذهبي.

لم يكن في المشهد الإعلامي آنذاك أية قناة أو صحيفة تعبّر عن الزيدية، بل كانت تغطية الإعلام الرسمي تُقدّمهـا فـي صـورة مذهب منغلـق أو "منقـرض"، مقابل إبـراز النموذج السـني الإصلاحـي المدعوم من الدولـة (بخـاش، 2024). وفـي هذا السـياق، ظهـرت البدايات الأولى لمـا يمكن تسـميته إعلام المقاومة الزيدية مع تأسيس المنتديات والمواقع الإلكترونية التابعة للشباب المؤمن (أنصار الله) في أوائل الألفية الثانيـة، التـي كانت تركّز على مواجهة "الهيمنة الوهابية" في الخطاب الديني والإعلامي اليمني (برهان، 2024).

ومع اندلاع حروب السنوات الست بين الحوثيين والدولة اليمنية (2004–2010)، لعب الإعلام الزّيدي دورًا مركزيًا في تشكيل خطاب المقاومة المذهبية والسياسية. فقد اعتمد الحوثيون على أدوات اتصال بديلة مثل المنشورات الورقية، والمنتديات الإلكترونية، وقناة الساحات التي انطلقت من بيروت عام 2012 بدعم من "حزب الله" اللبناني، لتكون أول منبر فضائي يُعبّر عن الخطاب الزيدي المعارض (بخاش، 2024).

في تلك المرحلة، كان الخطاب الإعلامي الزيدي يركز على ثلاث قضايا مركزية:

1. الهوية الدينية المظلومة؛
2. العدالة السياسية والاجتماعية في مواجهة الفساد المركزي؛
3. مقاومة الهيمنة الخارجية (الأمريكية – السعودية).

جذب هذا الخطاب، برغم طابعه المذهبي، فئات اجتماعية واسعة، بسبب نبرته الاحتجاجية ضد النظام.

وقـد قـدّم مثـالاً واضحًا علـى اسـتخدام الإعلام كأداة لـ"الاعتـراف بالوجود" فـي مواجهـة اللامرئية التي مارستها السلطة لعقود (Fraser, 2009). وشكّلت سنة 2014 نقطة مفصلية، إذ انتقلت جماعة الحوثي من موقع المعارضة إلى موقع السـلطة الفعلية في صنعاء. وبمجرد سـيطرتها على مؤسسـات الدولة، تغيّـر وجـه الإعلام الزيـدي جذريًا: مـن خطاب المظلوميـة إلى خطاب الشـرعية الثورية، ومن السـعي إلى الاعتـراف إلـى فرض الاعتراف بالقوة. فتحولت قناة المسـيرة، التي أُنشـئت سـنة 2012 كمنصة احتجاجية، إلى القناة الرسمية للنظام الجديد، تُدار بإشراف مباشر من الجماعة، وتبثّ خطابًا سياسيًا تعبويًا يقدّم أنصار اللـه بوصفهـم "حمـاة الأمـة" و"الممثل الشـرعي للشّـعب اليمني" (بخـاش، 2024). وبذلـك دخل الإعلام الزيـدي مرحلـة جديـدة من "الهيمنة الرمزيـة" بالمعنى الذي ذهب اليه بورديو ، أي السـيطرة على أدوات إنتـاج المعنـى لتثبيـت شـرعية السـلطة (Bourdieu, 1996). وتُظهر تحليلات مضمون قناتي المسـيرة و السـاحات (2016-2020) أن نسـبة تغطيـة القضايـا الدينيـة والعقائديـة انخفضـت تدريجيًـا مقابـل ارتفاع المضامين السياسية والعسكرية. أي أنّ الإعلام الزيدي لم يعد معنيًا بـ"تمثيل الأقلية"، بل أصبح إعلام دولة داخل الدولة، يشرعن مواقفه من خلال استدعاء الرموز الدينية والذاكرة الثورية (بخاش، 2024).

ب- الخطاب الإعلامي الجديد: من الهوية إلى العقيدة السياسية
من خلال تتبّع بنية الخطاب في القنوات الزيدية، يمكن ملاحظة أربع سمات مركزية:
1. التأطير العقائدي للصراع السياسي: إذ يُقدَّم النزاع في اليمن في إطار "الحقّ مقابل الباطل"، و"المستضعفين مقابل المستكبرين"، مما يضفي طابعًا دينيًا على كل حدث سياسي (برهان، 2024).
2. إعادة صياغة الرموز الدينية لخدمة الشرعية السياسية الجديدة، مثل استحضار رمزية "زيد بن علي" بوصفه نموذجًا للثورة الدائمة ضد الظلم.
3. الهيمنة على المجال الاتصالي من خلال السيطرة على المؤسسات الرسمية (وكالة سبأ، إذاعة صنعاء، التلفزيون اليمني) وإعادة توجيهها لتخدم خطاب الجماعة.
4. شيطنة الخصوم (الإصلاحيين، السلفيين، التحالف العربي) في إطار تعبويّ مغلق لا يترك مجالاً للتعدد أو النقد.
وفق تحليل ستيوارت هول (1997)، يمثّل هذا الخطاب مثالاً على "إعادة إنتاج التمثيل" داخل الحقل الإعلامي، حيث تتحوّل الجماعة التي كانت موضوعًا للهيمنة إلى فاعل يمارس الهيمنة بدوره.
فما بدأ مطلب اعتراف، انتهى إلى استبدال تمثيل بتمثيل آخر، أي نقل الهيمنة من المركز إلى الهامش دون تغيير آلياتها البنيوية.
من الناحية المؤسساتية، أنشأت جماعة الحوثي بعد 2014 شبكة إعلامية متكاملة تشمل:
• قناة المسيرة (الواجهة الفضائية الرئيسية)،
• صحيفة الثورة (الصحيفة الرسمية بعد السيطرة عليها)،
• وكالة سبأ للأنباء (بعد إعادة هيكلتها)،
• مواقع إلكترونية وشبكات تواصل اجتماعي تُدار ضمن استراتيجية دعائية متكاملة.
ورغم الكفاءة التنظيمية لهذه الشبكة، إلا أنها لا تعكس إعلامًا تعدديًا بالمعنى الليبرالي، بل نموذجًا لما يسميه غرامشي (1971) "الهيمنة الثقافية"، حيث يُعاد تشكيل الوعي الجمعي وفق خطاب السلطة الجديدة. فتحوّل الإعلام الزّيدي إلى أداة ضبط اجتماعي أكثر من كونه مساحة حوار أو تمثيل؛ إذ يُستخدم لترسيخ شرعية الجماعة مقابل تفكيك شرعية الدولة، ولإضفاء طابع ديني على خياراتها السياسية والعسكرية (بخاش، 2024). أمّا من منظور فريزر (Frazer, 2009)، فتمثل هذه الحالة نموذجًا لما يُعرف بـ"الاعتراف المنغلق"، أي حين تُعيد جماعة مضطهدة سابقًا إنتاج أنماط الإقصاء ذاتها التي عانت منها، لتتحول من ضحية إلى فاعل مهيمن.
الخلاصة هي أن التجربة الزيدية كشفت أنّ التحول من الهامش إلى المركز لا يعني بالضرورة تحقيق العدالة الرمزية أو التعددية الإعلامية. فقد نجحت الجماعة في بناء شبكة إعلامية قوية وفعالة، لكن وظّفتها لخدمة الهيمنة العقائدية والسياسية، لا لترسيخ حرية التعبير أو التمثيل التعدّدي. بهذا المعنى، يمثل الإعلام الزيديّ نموذجًا ثالثًا في خريطة إعلام الأقليات العربي: نموذج الهيمنة المعكوسة، حيث يتحول إعلام الأقلية إلى إعلام سلطة جديدة تستعيد آليات السيطرة ذاتها التي كانت تنتقدها. ومن الضرورة في هذه الحالة التفريق بين "إعلام الأقلية" بوصفه فعلاً للمطالبة بالاعتراف، و"إعلام الجماعة المهيمنة الجديدة" بوصفه أداة لإعادة إنتاج الخطاب الواحد. وفي ضوء مقاربة بورديو وغرامشي، فإن هذا الإعلام لا يُعتبر انتقالاً من التبعيّة إلى الحرية، بل من تبعية رمزية إلى أخرى تختلف عنها في الشكل لا في الجوهر.

4/ الإعلام النّوبي في مصر:

أ- الغياب والتعبير الرقمي البديل
تمثّل التجربة النّوبية في مصر نموذجًا واضحًا على الإقصاء الإعلامي البنيوي للأقليات الثقافية، إذ ظلّ النوبيون، رغم عمقهم التاريخي في الهوية المصرية، غائبين عن المشهد الإعلامي الرسمي منذ عقود.

© حقوق النشر: مجلة بحوث الإعلام والاتصال، المجلد (3)، العدد (1)، (2025)

ومع أن الدستور المصري (2014) أقرّ بمبدأ المساواة وعدم التمييز، فإنّه لم يتضمّن أيّة إشارة إلى التنوع الثقافي أو اللغوي، ما جعل الهوية الوطنية المصرية تُقدَّم دائمًا في صيغة أحادية
ضمن هذا السياق، تطوّر ما يمكن تسميته بالغياب المُمأسس للهوية النوبية في الإعلام، مقابل بروز مبادرات رقمية ذاتية حاولت كسر هذا الصمت وخلق فضاء بديل للتمثيل والاعتراف (عز، 2021).
ويرجع تغييب النوبة في الإعلام المصري إلى تداخل عوامل سياسية وثقافية وتاريخية. فعقب تهجير النوبيين عام 1964 إثر بناء السد العالي، جرى التّعامل مع القضية النوبية بوصفها ملفًا "تنمويًا" لا "ثقافيًا"، أي باعتبارها قضية إسكان وتعويضات، لا قضية هوية وذاكرة (امام سكوري، 2016). وقد انعكس ذلك على الخطاب الإعلامي الرسمي، الذي اختزل النوبة في صورة فولكلورية ضمن برامج السياحة والثقافة الشعبية، بعيدًا عن أي نقاش حول الحقوق الثقافية أو العودة إلى ضفاف النيل القديمة. ففي الدراسة التي أجراها الأستاذ يمني محمد عاطف ونشرها بمجلة البحوث الاعلامية التابعة لكلية الآداب بجامعة اسيوط (2021) حول مضمون القنوات الحكومية، لم تتجاوز نسبة تغطية القضايا النوبية 0.5٪ من إجمالي المحتوى، وغالبًا ما قُدِّمت النوبة في إطار "البهجة الشعبية" أو "التنوع الجغرافي". تلك الاستراتيجية الخطابية تعبّر عمّا يسميه ستيوارت هول (1997) بـ"التمثيل الاختزالي"، حيث يُختزل الهامش الثقافي في رموز سطحية تُخفي وراءها علاقات قوة غير متكافئة.
في جانب آخر، تُعدّ الدراما التلفزيونية أحد أهم الفضاءات التي تظهر فيها آليات التمثّل الثقافي. لكنّ صورة النوبي فيها اتسمت على مدى عقود بالتمويه والتشييء. فمنذ ستينيات القرن الماضي، ظهر النوبي في المسلسلات والأفلام المصرية إمّا في دور "الخادم المخلص" أو "البهلوان البسيط" أو "المغني الشعبي"، وهو ما أسهم في ترسيخ صور نمطية عن النوبيين كجماعة هامشية غير فاعلة سياسيًا (جاويش، 2021).وقد بيّنت دراسة ميدانية أجرتها جامعة القاهرة (2021) أنّ 73٪ من العينة المستطلعة ترى أن التمثيل النوبي في الإعلام المصري "سطحيّ وسلبي"، مقابل 9٪ فقط تعتبره "منصفًا ومتوازنًا". وبالتالي، يمكن القول إنّ صورة النوبي في الإعلام المصري لم تتطور كثيرًا منذ حقبة ما بعد التهجير، بل ما تزال أسيرة منطق التمثيل المهيمن الذي يُعيد إنتاج علاقة المركز/الهامش (Bourdieu, 1996). في مواجهة هذا الغياب شبه التّام في الإعلام التقليدي، نشأت منذ منتصف العقد الماضي مبادرات إعلامية رقمية يقودها شبان وشابات نوبيّون في الداخل والخارج.
أبرز هذه المبادرات:
• Nubian Voices: منصة إلكترونية تأسست عام 2015 تُعنى بتوثيق الثقافة النوبية وإنتاج فيديوهات توعوية عن اللغة والتاريخ والتراث.
• Nubia Tube: قناة يوتيوب تُبثّ محتوى باللهجة النوبية وتتناول قضايا الهوية والتهجير.
• راديو نوبة (Radio Nuba) : إذاعة رقمية تبث عبر الإنترنت من الإسكندرية وتشارك فيها أصوات شبابية نسائية بشكل بارز.
تمثل هذه المبادرات مثالاً على ما تسميه كارولينا رودريغيز (2001) بـ"إعلام المواطنين" أي الإعلام الذي ينشأ من القاعدة الاجتماعية للهامش بهدف التمكين الرمزي واستعادة الصوت. ففي غياب التمثيل الرسمي، تحوّلت المنصات الرقمية إلى بديل اتصالي ومجال للهوية، يتيح للنوبيين إعادة إنتاج ذاكرتهم بلغتهم ورؤيتهم الخاصة للعالم. لكن هذا "التمكين الرقمي" يظل محدودًا من حيث الوصول والتأثير، نظرًا لضيق الموارد المالية وغياب الدعم المؤسساتي (موقع المركز الاقليمي للحقوق والحريات).

© حقوق النشر: مجلة بحوث الإعلام والاتصال، المجلد (3)، العدد (1)، (2025)

ب- قضايا الهويّة واللّغة والتّهجير: خطاب المقاومة الثّقافية واللغوية
يرتكز الخطاب الإعلامي النوبي الرقمي على ثلاثة محاور رئيسية: الهوية، اللغة، والتهجير.
فمـن خلال برامـج توثيقية قصيرة وحملات على مواقع التواصل الاجتماعي، يسـعى الفاعلون النوبيون إلى اسـتعادة اللغـة النوبية التي تكاد تنقرض، وإلـى ربطها بالذاكرة الجماعيـة للتهجير.وتُظهر تحليلات محتـوى مبـادرة Nubian Voices (2020–2023) أن أكثـر مـن 60٪ مـن المـواد المنشـورة تتنـاول موضوعـات الهويـة والذاكرة، وأنّ اللغة تُقدَّم رمـزاً للمقاومة الثقافية، لا كوسـيلة تواصل فقط. وبهذا المعنـى، تتحـوّل اللغة إلـى أداة رمزية للمطالبة بالاعتراف، على نحو يذكّر بتحليل تشـارلز تايلور (1994) حـول العلاقة بين اللغـة والكرامة الثقافية. كما يعكس الخطاب النوبي محاولة لتجاوز الثنائية التقليدية "المواطن/الأقليـة" نحـو مفهوم جديد للمواطنة المتعددة الثقافات واللغات، وهو ما يقارب تصور ويل كيمليكا (1996) عن العدالة اللغوية في المجتمعات المتنوعة.
ورغم هذه الحيوية الرقمية، تبقى تجربة الإعلام النوبي محكومة بجملة من التحديات البنيوية:
1. الرقابة غير المباشرة، حيث يُخضع قانون الإعلام المصري كلّ منصّة لموافقة المجلس الأعلى للإعلام، ما يجعل المبادرات المستقلة مهدّدة بالحجب أو التضييق.
2. ضعف التمويل الذاتي واعتماد المبادرات على جهود تطوعية، مما يحدّ من استمراريتها.
3. غياب التّشريعات الداعمة للتنوع الثقافي؛ فالدولة لا تعترف بالنوبة ككيان ثقافي مستقل، ولا توجد سياسات لغوية لحماية اللغة النوبية.
4. ضعـف الحضـور فـي المجال الأكاديمـي والإعلامي الوطني؛ إذ لا تزال الدراسـات حـول النوبة قليلة، وغالبًا تُدرج ضمن بحوث الأنثروبولوجيا، لا الإعلام والاتصال.
هـذه التحديـات تجعـل مـن الإعلام النوبـي حالـة اعتـراف معلّـق، فهـو يُعبّـر عن ذاتـه من خـارج النظام الإعلامـي الرسـمي، دون أن يحظـى باعتراف مؤسسـاتي يُشـرعن وجـوده. وبالتالي، فهـو لا يزال في المرحلـة الأولـى من مسـار الاعتـراف كما حدّدتـه فريـزر (Frazer, 2009): الاعتراف بالوجـود فقط، دون انتقال إلى مستوييْ الاختلاف والمشاركة.
الخلاصـة التي نخرج بها هي أن التجربة النوبية في مصر، تكشـف عـن مفارقة مؤلمة في واقع الإعلام العربي: السـكوت ليس غيابًا عن الوعي، بل نتيجة تهميش مؤسسـاتي. ففي حين تمتلك النوبة تاريخًا عريقًا وثقافة متجذّرة، فإنها لم تُمنح بعد فرصة الظهور في الإعلام الوطني إلا ضمن هوامش السياحة والتراث. أما المبادرات الرقمية، فرغم طابعها التحرري، ما تزال تواجه حدود التأثير البنيوي في مجتمع لم يعتـد بعـد على التعدد الثقافـي كمكوّن من مكونات المواطنة. ومن ثـمّ يمكن تصنيف الإعلام النوبي ضمـن النمـوذج الرابـع في خريطة إعلام الأقليات العربيـة: نموذج الغياب والتعبيـر البديل، أي إعلام خارج المؤسسة، يعمل في فضاء رقمي موازٍ كوسيلة للبقاء الرمزي أكثر من كونه أداة للتمكين السياسي.
وهـذا مـا يجعل الحالة النوبية، رغم هشاشـتها، الأكثر تجليا في التعبير عن جوهـر إعلام الأقليات: الرغبة في أن يُسمَع الصوت لا في أن يُستَبدل الصمت بخطاب سلطة جديدة.
ج/ إعلام الأقلّيات العربية بين الاعتراف والهيمنة: نحو شبكة مقارنة
تُظهـر المقارنـة بين الحالات الأربع التي تناولها هذا الفصل (الأمازيغ، الأكراد، الزيديّن، النوبيّن) أنّ إعلام الأقليـات فـي الوطـن العربي ليس ظاهـرة واحدة بل أطياف متعـددة من الوجود والغيـاب، تتراوح بين الاعتـراف المُمأسـس، والتمكيـن السياسـي، والهيمنـة المعكوسـة، والتمثيـل البديـل. ورغـم اخـتلاف السـياقات التاريخية والسياسـية، فإنّ هذه التجارب تشـترك في سعيها إلى كسـر احتكار المركز العربي لتمثيـل الهويـة، وفـي محاولتها إنتاج سـرديات إعلاميـة خاصة ،تعبّر بهـا عن الذات الجماعية المهمّشـة. وتمثّل التجربتان الأمازيغية والكردية الوجهين الأكثر اكتمالاً لمسار التأسيس الإعلامي للأقليات .

ففي المغرب والجزائر، قاد الاعتراف الدستوري باللغة والثقافة الأمازيغية إلى إدماج تدريجي للإعلام الأمازيغي داخل الفضاء العمومي الوطني، وإن كان هذا الإدماج مؤطرًا بقيود بيروقراطية ورقابية. بينما شكّل الإعلام الكردي نموذجًا مغايرًا، إذ انبثق من مشروع سياسي ذي طابع قومي، جعله يتجاوز حدود "الاعتراف الثقافي" نحو التمكين السياسي والاتصالي.

لكن في الحالتين، تظلّ السلطة السياسية حاضرة بوصفه فاعلا محددا لمدى حرية التعبير، ما يجعل الاعتراف مشروطًا بحدود الدولة القومية، لا تعبيرًا حرًا عن التنوع (Fraser, 2009).في المقابل، تُبرز الحالة الزيدية في اليمن مفارقةً لافتة في مسار إعلام الأقليات:

فما بدأ كحركة احتجاجية تسعى إلى الاعتراف الثقافي والمذهبي، انتهى إلى تحوّل الأقلية إلى سلطة مهيمنة تمتلك أدوات إنتاج الخطاب والمعنى. فالإعلام الزيدي، في ضوء مقولات بورديو وغرامشي، نموذج لما يمكن تسميته بـ"الهيمنة المعكوسة"؛ أي عندما تنتقل جماعة مهمَّشة إلى موقع السيطرة دون أن تغيّر البنية الرمزية أو الإعلامية التي قاومتها. وبذلك يتحوّل مطلب الاعتراف إلى أداة لتبرير سلطة جديدة، ويتراجع الطابع التعددي للإعلام لصالح خطاب أحادي يحتكر تمثيل "الشعب" و"الحق".هذه الحالة تذكّر بأنّ الاعتراف، إن لم يكن قائمًا على المشاركة والمساءلة، قد يتحوّل إلى شكل آخر من الإقصاء (Taylor, 1994).

على النقيض ممّا سبق، تقدّم الحالة النوبية في مصر نموذجًا لغياب الاعتراف المؤسساتي واستمرارية التهميش البنيوي. فالنوبة، رغم حضورها التاريخي والثقافي، لا تملك تمثيلاً مؤسساتيًا في الإعلام الوطني، وظلّت صورتها حبيسة التمثلات الفولكلوريّة. غير أنّ صعود الإعلام الرقمي منح الفاعلين النوبيين إمكانية خلق فضاءات بديلة للتمثيل الذاتي، من خلال مبادرات رقمية صغيرة الحجم لكنها عميقة الدلالة. فهي تمثّل إعلاما "من القاع إلى القاع"، يعمل على ترميم الذاكرة واستعادة اللغة والهوية في فضاء رقمي عابر للرقابة الرسمية (Rodriguez, 2001). لكن هذا الظهور البديل، رغم رمزيته القوية، يظل محدود التأثير ما دام غائبًا عن الفضاء الإعلامي المؤسساتي، وهو ما يمكن تسميته بالاعتراف المعلّق.

وانطلاقًا من تحليل الحالات الأربع، يمكن اقتراح شبكة تصنيفية لإعلام الأقليات في الوطن العربي وفق درجات الاعتراف والتمكين:

شبكة مقارنة إعلام الاقليات في الوطن العربي:

الموقع في خريطة الاعتراف	الخصائص الرئيسية	الحالة الممثلة	النموذج
اعتراف محدود داخل الدولة	إدماج رسمي جزئي – خطاب ثقافي متحكم فيه	الإعلام الأمازيغي	1.الاعتراف المؤطر
تمكين جزئي دون استقلال رمزيّ	مؤسسات قوية – استقلال تقني – تبعية حزبية	الإعلام الكردي	2.التمكين المسيّس
اعتراف قسري – فقدان التعددية	انتقال من أقلية إلى سلطة – خطاب تعبوي مغلق	الإعلام الزيدي	3.الهيمنة المعكوسة
تمثيل بديل خارج المؤسسة	غياب رسمي – مبادرات رقمية ذاتية	الإعلام النوبي	4.الاعتراف المعلّق

هـذه النمـاذج الأربعة لا تعبّر عن مراحل زمنية متعاقبة بقدر ما تعبّر عن بُنى مختلفة للسـلطة والتمثيل داخـل المجال الإعلامي العربي. فكلّ تجربة تتشـكل وفق توازنات القوى السياسـية والثقافية الخاصة بسـياقها، لكنهـا تظل محكومة بإشـكالية مركزيـة واحدة: من يملـك الحقّ في الكلام باسـم الجماعة؟ (Hall, 1997)

المهـم هـو أن دراسـتنا لهذه النمـاذج الأربعة، أوصلتنا الـى مجموعة من المخرجات التـي لخّصناها في النقاط التالية:

1. الاعتـراف بـإعلام الأقليات في الوطن العربي جزئي وهشّ، إذ يعتمد على الإرادة السياسـية أكثر من اعتماده على منطق المواطنة والتعدد الثقافي.
2. التجـارب التـي بلغت مسـتوى المؤسسـاتية كالأمازيغية ما تزال خاضعة لضوابـط الدولة، في حين أن التجارب المستقلة كالنوبية، تفتقر إلى الدعم القانوني والمادي.
3. التحـول مـن إعلام الأقليـة إلـى إعلام السـلطة (كمـا فـي الحالـة الزيديـة) يكشـف حـدود النمـوذج الاحتجاجي إذا لم يُرافقه وعي نقدي بالتمثيل والمشاركة).
4. الفضـاء الرقمـي أصبـح المجـال الأهـم للاعتـراف الذاتـي، لكنـه لا يعوّض غيـاب السياسـات الثقافية الرسمية الداعمة للتنوع.

تؤكـد هـذه المخرجات أن مسـتقبل إعلام الأقليات في الوطن العربي رهين مـدى قدرة الأنظمة على الانتقـال من منطق "الإدمـاج الرمزي" إلى الاعتراف الحقيقي القائم على التعـدد والمواطنة الثقافية. فالاعتـراف ليس منّة سياسـية، بل هو حقّ اتصالي أساسـي يضمن مشـاركة الجميع فـي إنتاج المعنى والهوية المشتركة.

ثالثا: إعلام الأقلّيات في الوطن العربي: من الاعتراف إلى المشاركة

يُظهر المسار التحليلي الذي سلكناه فيما سبق أن إعلام الأقليات في الوطن العربي لا يمكن النظر إليه بمعزل عن البنية السياسـية والثقافية للدولة الوطنية الحديثة. فمنذ تشـكّل هذه الدولة عقب عمليات الاستقلال في البلدان العربية، ظلّ الفضاء الإعلامي العربي رهين منطق "الوحدة الوطنية" الذي غالبًا ما يُفهم بوصفه تجانسًـا ثقافيًا قسـريًا، لا بوصفه تعددًا منسـجمًا. وفي ظل هذا التصور، تحوّل الإعلام إلـى أداة لإعـادة إنتاج "الهوية الرسـمية"، لا للتعبير عن تعددية المجتمع. غير أنّ العقود الأخيرة شـهدت تحولات عميقة في بنية الفضاء الإعلامي العربي، نتيجة عوامل متعددة، أبرزها:

1. توسّع الفضاء الرقمي وتراجع احتكار الدولة للمعلومة؛
2. صعود فاعلين إعلاميين جدد يمثلون جماعات ثقافية أو لغوية كانت مهمشة سابقًا؛
3. تأثير التحولات السياسية والاجتماعية بعد 2011، التي أعادت طرح سؤال المواطنة والهوية في المجال العمومي.

ضمن هذه التحولات، برز إعلام الأقليات باعتباره أحد المؤشرات الدالة على إعادة توزيع السلطة الرمزية داخـل المجتمـع. فهو يكشـف مدى اسـتعداد الأنظمـة العربية للاعتـراف بالاختلاف، كمـا يعكس قدرة الفاعلين المهمشين على تحويل الهامش إلى فضاء للتعبير والمشاركة. وهو ما يحيلنا الى طرح سؤال مركزي هو:

هـل اسـتطاع إعلام الأقليـات فـي الوطـن العربي أن يتحـوّل من مجـرد أداة للتمثيل إلـى فضاء فعليّ للمشاركة؟

وهل أنتج هذا الإعلام تغييرًا في بنية الفضاء العمومي أم أنه ظلّ محصورًا في هوامشه؟

للإجابـة عـن هذين السـؤالين، نتناول في هذا الجزء إعلام الأقليات كحقل دينامـي يعبّر عن التفاعل بين ثلاث قوى أساسية: السلطة، المجتمع، والتكنولوجيا. وسنحاول من خلال هذا التحليل التركيبي أن نفهم كيف تتداخل هذه القوى في تحديد طبيعة الاعتراف، وحدود المشاركة، وإمكانات المستقبل.

© حقوق النشر: مجلة بحوث الإعلام والاتصال، المجلد (3)، العدد (1)، (2025)

1/ من الاعتراف إلى المشاركة

أ- التحول في مفهوم إعلام الأقليات

يمثـل مفهوم الاعتراف أحد المفاتيح النظرية الأساسـية لفهـم تطور إعلام الأقليات في الفكر المعاصر، إذ لـم يعـد هـذا الإعلام يُقاس فقط بمدى حضوره في الفضاء العمومي، بل بمدى مشـاركته الفعلية في إعادة تشكيل هذا الفضاء. ففي حين ركزت الدراسات الأولى حول إعلام الأقليات على حق الظهور وتمثيـل الـذات (Hall, 1997)، فـإن الأدبيـات الحديثـة انتقلت إلى الحديـث عن حق المشـاركة في إنتاج الخطاب والمعنى (Fraser, 2009; Carpentier, 2011). وبذلك لم يعد الاعتراف هدفًا في حد ذاته، بل خطـوة أولى نحو المواطنة الاتصالية، أي القدرة على المسـاهمة في النقاش العمومي والمشـاركة في صناعة السياسات الإعلامية.

وعلى المسـتوى النظري، شـهد حقل دراسـات الإعلام والاتصال في العقدين الأخيرين تحوّلاً ملحوظًا من تحليل "التمثيل" إلى دراسة "المشاركة". فقد أشار كاربانتييه (Carpentier, 2011) إلى أنّ المشاركة تمثـل أحد أعمـدة النظرية الديمقراطية في الإعلام، وهي تقتضي نقل الأفراد من موقع المتلقين إلى موقـع المنتجيـن للمعنـى. ويؤكـد أن "التمكيـن الاتصالـي" لا يتحقـق إلا عندما تُتـاح للأقليـات إمكانية المساهمة في القرار التحريري والإنتاجي، لا مجرد التحدّث في البرامج أو التغطيات.

ومـن جهـة أخـرى، تـرى سـونيا ليفينغسـتون (Livingstone, 2005) أن التحـول الرقمي أتـاح للأقليات فضـاءات جديـدة للمشـاركة عبـر وسـائط التواصـل الاجتماعي، لكـن هذه المشـاركة تبقى مشـروطة بالقـدرة التقنيـة وبخوارزميـات المنصات الكبرى، التي تحدّ أحيانًا من انتشـار الأصوات الهامشـية. وهكذا يتخذ التهميش الإعلامي اليوم أشكالاً جديدة أكثر تعقيدًا: تهميش خوارزمي بدل الإقصاء المباشر. في السـياق ذاته، انطلقت دراسـات التمثيل الإعلامي للأقليات في سـياق نقدي لهيمنـة النموذج الغربي للإعلام، الذي رسّخ لسنوات طويلة صورة المجموعات المهمشة كـ"آخرين" أو "غرباء" (Hall, 1997).

، وقـد تبنّـت العديـد من المقاربات النقدية، منـذ ثمانينيات القرن الماضي، فكرة أن الاعتراف هو الشـرط الأول لوجـود الجماعـة فـي الفضاء الرمزي. فمـن دون الاعتراف، تظلّ الجماعة "غيـر مرئية" في المجال الإعلامي، أي محرومة من التعبير عن نفسها ومن ممارسة المواطنة الرمزية (Taylor, 1994).

أما في السـياق العربي، فظلّ الاعتراف الإعلامي محدودًا بسـبب هيمنة الدولة الوطنية التي احتكرت تمثيـل الهويـة الجماعيـة. ولئن وفّر الاعتراف الدسـتوري في بعـض الدول (كالمغـرب أو العراق) فرصة لإدمـاج مكوّنات ثقافية جديدة، بقيت العملية محكومة بـمنطق الإدماج الرمزي لا المشـاركة الفعلي. أي أن الأقليات تُعترف بها داخل حدود يضبطها المركز، دون أن تُمنح حق المساهمة في صياغة الخطاب الإعلامـي أو توجيـه سياسـاته، وذلك على نقيض ما ذهبت إليه نانسـي فريـزر (2009) في أن العدالة الاتصاليـة لا تتحقـق بمجـرد الاعتـراف بالاخـتلاف، بل عبـر إعادة توزيـع السـلطة الاتصالية داخـل الفضاء العمومـي. فالمشـاركة لا تعنـي فقط وجود صوت، بـل امتلاك القدرة على التأثيـر في قواعد النقاش والمعنى. وبذلك يصبح الإعلام أداة تمكين اتصالي لا مجرد فضاء عرض أو تمثيل.

من هذا المنظور، يمكن القول إنّ إعلام الأقليات يمرّ بثلاث مراحل مترابطة:

1. مرحلة الظهور او المرئي: أي كسر الصمت والاعتراف بالوجود؛
2. مرحلة التمثيل: أي تقديم الذات ضمن خطاب جماعي؛
3. مرحلة المشاركة: أي المساهمة في صياغة السياسات والمضامين الإعلامية.

وماتزال في العالم العربي، أغلب التجارب متوقفة عند المرحلتين الأوليين، فيما تظلّ المشاركة الفعلية محدودة أو مقصيّة. إذ غالبًا ما تُسـتدعى الأقليات في الإعلام الرسـمي كـ "مواضيع" لا كـ"فاعلين"، أي يُتحدث عنها بدل أن يُمنح أفرادها فرصة الحديث بأنفسهم (بن مسعود، 2020).

ب- حقّ المشاركة الاعلامية

فـي السـياقات الديمقراطيـة، يرتبط حق المشـاركة الإعلامية بحق المواطنة الثقافيـة، التي تقوم على مبدأ أن كل جماعة تملك حق المسـاهمة في تشـكيل المجال العمومي (Couldry & Mejias, 2019). أما في العالم العربي، فإن هذا الحق لا يزال نظريًا أكثر منه فعليًا. فالمؤسسات الإعلامية الرسمية تظل مغلقـة أمـام الفاعليـن مـن الأقليات، كمـا أنّ الخطـاب الإعلامي العام يسـتمر في إعادة إنتـاج مركزية "الهويـة الوطنيـة الموحّـدة". ومـع ذلـك، فـإنّ ظهـور الإعلام الرقمي المسـتقل فتح إمكانيـات جديدة للمشاركة من القاعدة، مثل قنوات اليوتيوب أو الصفحات المجتمعية أو الحملات الرقمية التي تقودها مجموعـات أمازيغيـة أو نوبية أو كردية. غير أنّ هذه المبادرات تواجـه تحديَيْن كبيرَيْن: ضيق الوصول إلى الجمهـور العـام، وغياب الاعتراف القانوني والسياسـي بها. فهي تمارس "مواطنـة رمزية" لكنها تفتقر إلى المواطنة القانونية داخل الفضاء الإعلامي الوطني.

في ضوء ما سـبق، لم يعد من الممكن اختزال إعلام الأقليات في مقولة "الإعلام الخاصّ بالمهمشـين"، بـل بـات يُفهـم اليـوم بوصفـه نمطًا من أنمـاط التفاعـل الاتصالي فـي مجتمع متعـدد. إنّـه إعلام يُعيد مسـاءلة الحـدود بيـن المركز والهامش، ويقتـرح نموذجًا بـديلاً للعلاقة بين السـلطة والمعنى. و يقترح كولـدري وميخيـاس (Couldry & Mejias, 2019) مفهـوم "البنيـة التشـاركية للعدالـة الاتصالية"، حيث تتحـول وسـائل الإعلام إلـى فضاء تداولي تُعاد فيه صياغة الرموز والمعاني على أسـاس المسـاواة لا الهيمنة.

وفي السياق العربي، تقتضي ترجمة هذا المفهوم إصلاحات عميقة في سياسات الإعلام، تشمل:

- دمج أصوات الأقليات في المؤسسات العامة عبر آليات تشاركية؛
- مراجعة التشريعات الإعلامية لتشمل مبدأ "التنوع الثقافي واللغوي"؛
- إدراج التربية على الإعلام والتعددية ضمن المناهج التعليمية والأكاديمية؛
- تشجيع الإنتاج المشترك الذي يجمع بين فاعلين من المركز والهامش.

بهذا المعنى، تصبح المشاركة استراتيجية للاعتراف المتبادل، لا مجرد مطلب سياسي أو ثقافي.

فـالإعلام الـذي يسـمح بالتعددية لا يكتفـي بتمثيل الواقع، بل يسـاهم في إعـادة صياغته بما يعكس التنوع الاجتماعي الحقيقي. كما يكشـف التحول من الاعتراف إلى المشـاركة عن نقلة نوعية في فهم علاقة الأقليات بالإعلام:

فالأمر لم يعد يتعلق بمجرد حق الظهور، بل بحق التأثير والمشاركة والتداول. وإذا كان الاعتراف هو الحد الأدنـى للعدالـة الاتصالية، فإن المشـاركة تمثل مسـتواها الأعلـى، لأنها تُعيد توزيـع رأس المال الرمزي داخل المجتمع (Bourdieu, 1996).

إن إعلام الأقليات في الوطن العربي، في ضوء هذا الفهم، يواجه اليوم رهانين متلازمين:

1. الانتقال من منطق الدفاع إلى منطق البناء؛
2. تحويل الاعتراف الرمزي إلى مشاركة مؤسساتية.

فمن دون هذا الانتقال، يظلّ الاعتراف مجرّد عملية شكلية تُعيد إنتاج الهيمنة ذاتها في صور جديدة. أما المشاركة، فهي ما يفتح الباب أمام تصور جديد للفضاء الإعلامي العربي يقوم على التعدد، والتداول، والتفاعل.

2/ الإعلام الرقمي فضاء جديد للأقليات

يُعتبر التحول الرقمي أحد أهم العوامل التي أعادت رسم علاقة الأقليات العربية بالإعلام خلال العقدين الأخيريـن، فبفضل الإنترنت ووسـائل التواصـل الاجتماعي، باتت الجماعات الثقافيـة والعرقية والمذهبية واللغويـة قـادرة على إنتاج خطابها الخاص خارج احتكار الدولة، ووسـائل الإعلام التقليدية. وقد فتح هذا التحول أفقًا جديدًا لما تسميه فريزر (2009) بـ«العدالة الاتصالية»، أي الحق في التعبير والمشاركة في المجال العمومي، بعيدًا عن شروط الهيمنة المؤسساتية.

© حقوق النشر: مجلة بحوث الإعلام والاتصال، المجلد (3)، العدد (1)، (2025)

لكـن هـذه الإمكانيـات، علـى أهميتها، لا تخلو مـن حدود وإشـكالات تتعلق بمدى الاسـتقلال الفعلي لهـذه الفضـاءات، وبطبيعـة المشـاركة التـي تتيحهـا المنصـات الرقمية. فمع توسـع الإنترنت ووسـائل التواصـل الاجتماعي منـذ مطلع الألفية، تغيّر المشـهد الإعلامي العالمي جذريًا. فلم تعد المؤسسـات الكبرى وحدها من يحتكر إنتاج المعلومة، بل ظهرت شبكات تفاعلية لامركزية تسمح لأي فرد أو جماعة بنشـر المحتوى والتأثير في الرأي العام (Castells, 2012).وبالنسـبة الى الأقليات في البلدان العربية، مثل الأمازيغ أو النوبيين أو الأكراد، شـكّل هذا التحول فرصة تاريخية لكسـر الصمت والظهور خارج الرقابة الرسمية. لقد انتقلت هذه الأقلّيّات من «الموقع المراقَب» إلى الفاعل المنتج للمعنى، واستعادت عبر الفضاء الرقمي جزءًا من «الحق في التمثيل الذاتي» الذي طالما حُرمت منه في الإعلام الوطني.

يصف كولدري (Couldry, 2010) هذا التحول بأنه "تحرير المجال العمومي "من احتكار النخب، لكنه يذكّر فـي الوقت نفسـه بأنّ هذا التحريـر ليس مطلقًا، لأن المنصات الرقمية نفسـها يحكمها منطق السـوق وخوارزميات الانتشار التي تحدّد ما يُسمع وما يُهمّش. وفي دراستنا هذه يمكن أن نشير الى أن الفضاء الرقمي قد أتاح للأقليات نوعين من التمكين:

1. تمكين فردي، يتمثل في القدرة على التعبير الذاتي والمشاركة في النقاش العام؛
2. تمكين جماعي، يتجسد في بناء شبكات مجتمعية وهويات رقمية مشتركة.

فـي الحالـة الأمازيغيـة مثلاً، سـاهمت المنصات الرقميـة في توحيد الجهـود بين الفاعليـن من المغرب والجزائـر وليبيـا، ممـا عزّز من بناء وعي أمازيغـي عابر للحدود (بن مسـعود، 2019). وفي الحالة النوبية، سـمحت المنصات الرقمية للشـباب النوبي بإنشاء مجتمع اتصالي افتراضي يوثّق اللغة والتراث ويطالب بالاعتراف، في غياب أيّ منبر رسـمي يسـمح بذلك (عز، 2021). غير أنّ هذا التمكين يبقى هشًّـا ما دام غير مدعوم بمؤسسـات حقيقية. فوسـائل الإعلام الرقمية قد تخلق فضاءً للحوار، لكنها لا تملك سلطة القرار السياسـي أو التحريري التي تبقى بيد الدولة أو الشـركات الكبرى (Carpentier, 2011). لكن رغم الطابع التحرري للفضاء الرقمي، فإن الأقليات العربية ما تزال تواجه فيه أشـكالاً جديدة من الرقابة. فمن جهـة، تمـارس الدول العربية رقابة مباشـرة علـى المحتوى الرقمي عبـر القوانين السـيبرانية، ومن جهة أخـرى، تمـارس المنصـات نفسـها رقابة غيـر مرئية عبـر خوارزميـات الإخفـاء أو الترويج الانتقائـي (Tufekci, 2018). فعلـى سـبيل المثـال، تعرّضـت صفحـات أمازيغية علـى "فيسـبوك" و"يوتيوب" فـي الجزائر والمغـرب للحجـب أو التقييـد بدعوى "إثـارة النعـرات"، كما حُذفت مـواد كردية أو زيدية بسـبب مطالب شـكاوى سياسـية. وهكذا، تتجدد علاقة الهيمنة في شـكل جديد: من الرقابة السـلطوية إلى الرقابة الخوارزميـة. وتصـف زينـب توفيكجـي (Tufekci, 2018) هـذه الظاهرة بأنهـا «التحكم غيـر المرئي في المجـال العمومـي الرقمـي»، حيـث تُـدار حرية التعبيـر مـن خلال قواعد تقنيـة واقتصادية غير شـفافة. وبذلك، يصبح الفضاء الرقمي مجالاً مزدوجًا: مسـاحة للتمكين من جهة، وسـاحة لإعادة إنتاج الهيمنة من جهة أخرى، وهو ما يجعل المشاركة فيه محدودة الفعالية رغم كثافتها الظاهرية.

ومـن ناحيـة اخرى، سـاهم الإعلام الرقمي أيضًا فـي تحويل الهوية إلى ممارسـة تفاعلية. فالأقليات لم تعـد تكتفـي بعـرض رموزهـا الثقافية، بل شـرعت تنتـج ذاكرة رقميـة جماعية تحفـظ سـردياتها الخاصة وتشاركها عبر المنصات. ففي حالة الأكراد، أصبحت القنوات الرقمية مثل KurdTube أو صفحات Rojava Media فضاءً لتوثيق الشهداء والقرى المدمرة والنضالات التاريخية. وفي السياق نفسه حوّل الأمازيغ، منصات مثل Tifawin وTamazight24 إلى أرشيف حيّ للغة والثقافة الأمازيغية.

وهـذا يؤكـد ما ذهب إليه آرمـي جونزاليس (Army, 2015) من أنّ الهوية الرقمية للأقليات هي شـكل مـن الذاكـرة المشـتركة المقاومـة، التـي تُنتج من أسـفل القاعـدة، وتعيد كتابـة التاريخ مـن وجهة نظر المهمّش. لكنها أيضًا عرضة للاختزال والتسليع، إذ تتحول أحيانًا إلى "سلعة ثقافية" تُستهلك في المجال الرقمي دون أن تغيّر من واقع الاعتراف السياسي.

ورغم الطابع الافتراضي للفضاء الرقمي، نجحت بعض الأقليات في تحويل التفاعل الإلكتروني إلى فعل اجتماعـي واقعـي. فالحملات الرقمية حول اللغة الأمازيغية في المغرب والجزائر سـاهمت في الضغط من أجل الاعتراف الدسـتوري في البلدين سـنة 2011 و2016 على التوالي. كما لعبت الشبكات الكردية على الإنترنت دورًا في الحشـد والدعم الدولي لقضية الاسـتفتاء في كردسـتان العراق سـنة 2017.أما في مصر، فقد أطلقت الحركات النوبية حملات رقمية للمطالبة بحق العودة إلى ضفاف النيل القديمة، ما أجبر الإعلام الرسمي على تناول القضية، ولو في حدود ضيقة(الصياد، 2016).

تُظهـر هـذه التجـارب أنّ الإعلام الرقمـي، وإن كان في ظاهـره رمزيًا، فيُمكنه أن يتحـوّل إلى قوة ضغط سياسـية حقيقية عندما يُدار بذكاء جماعي وتنظيم شـبكي فعال (Castells, 2012). لكن من دون بيئة قانونية ديمقراطية، تظلّ هذه النجاحات مؤقتة، لأنها لا تُترجم إلى مأسسـة دائمة للمشـاركة، لأنّه رغم هذه الدينامية، فإنّ التحرر الرقمي للأقليات يبقى نسبيًا. فالمنصات التي أتاحت لها الظهور هي نفسها التي تقيّد إمكانيات انتشارها بسبب منطق السوق والخوارزميات. كما أنّ هشاشة البنية التحتية الرقمية فـي كثيـر من الـدول العربيـة، تجعل الوصول إلـى الإنترنت نفسـه امتيـازًا طبقيًا، مما يحدّ من شـمولية المشاركة. ويُضاف إلى ذلك أنّ معظم المحتوى الرقمي للأقليات يُنتج بجهود تطوعية، ما يجعله عرضة للتشتت والاندثار.

ومـن منظـور نقدي، يشـير كولدري وميخيـاس (2019) إلى أنّ الشـركات الرقمية الكبـرى أعادت إنتاج علاقات الهيمنة القديمة عبر ما يسـمّيانه بـ«اسـتعمار البيانات، أي تحويل البيانات إلى سـلطة اقتصادية تتحكـم فـي الأصـوات والهويـات. وبذلـك، فالأقليـات، رغـم امتلاكها فضـاءً رقميًا خاصًـا، تظلّ جـزءًا من منظومة إعلامية عالمية تعيد تشكيل الهامش ضمن منطق الرأسمال والمنصة. هذا يجعلنا نخلص الى أن تحليل التجربة الرقمية للأقليات العربية، يشـي أن الفضاء الرقمي ليس مجالاً محايدًا للتحرر، بل سـاحة جديـدة للصـراع على الرموز والمعاني. فهو يمنح فرصًا واسـعة للظهور والتعبيـر الذاتي، لكنه لا يضمن الاعتراف المؤسسـاتي أو المشـاركة السياسـية. ومع ذلك، فإنه يمثل الخطوة الأهم نحو تجاوز الإقصاء البنيوي الذي مارسـته الدولة والإعلام التقليدي. إنّ ما تحقق عبر الفضاء الرقمي يمكن اعتباره تمهيدًا لمرحلـة المشـاركة المجتمعيـة الأوسـع، شـرط أن يُترجـم هـذا الحضـور الرمـزي إلـى فعل مؤسسـاتي وتشـريعي. وبذلك، يصبح الإعلام الرقمي أداة لا غنى عنها لإعادة بناء الفضاء العمومي العربي، على أساس التعدد والمواطنة الثقافية، لا على أساس التجانس الإجباري.

3/ سياسـات الاعتـراف بـإعلام الأقليـات فـي الوطـن العربي: بيـن الإدمـاج الرمـزي والمواطنة الثقافية

تتّسـم العلاقـة بين الدولـة وإعلام الأقليات في الوطن العربي بطابعٍ مزدوج: فهـي من جهة تُقرّ نظريًا بمبدأ المساواة وحق التعبير، لكنها من جهة أخرى تتحكّم عمليًا في حدود هذا الاعتراف. إنّ الاعتراف هنا ليـس ناتجًـا عـن قناعـة بالديمقراطيـة الثقافية، بل هو جـزء من اسـتراتيجيات رمزيـة لإدارة التنوع وضبط الهويات. ففي حين يُفترض أن يكون الإعلام أداة لترسيخ التعدد، تحوّل في كثير من الحالات إلى وسيلة لاحتـواء الاخـتلاف وتوجيهه. بهذا المعنى، فإنّ سياسـات الاعتراف الإعلامي فـي العالم العربي تتراوح بيـن "الإدمـاج الرمزي" و"المواطنة الثقافية"؛ الأولى شـكلية، والثانية لم تتحقق بعد إلا جزئيًا في حالات محدودة.

فالثّابت أنّ أغلب الدول العربية تتبنى خطابًا رسميًا يقوم على الوحدة الوطنية، ويُخفي وراءه قلقًا من التنـوع الثقافـي أو المذهبي. فعوض أن تُعتبر التعددية عنصـر إثراء، يُنظر إليها بوصفها مصدر تهديد أو تفـككا محتـملا. لهذا، تميل السياسـات الإعلامية إلى تأطيـر الأقليات داخل رموز ثقافيـة آمنة، من قبيل "التـراث الشـعبي" أو "الخصوصيـة المحليـة"، دون الاعتـراف السياسـي أو الثقافـي او اللغـوي الكامل.ويتجلّى ذلك بوضوح في المغرب والجزائر

حيث تتم عملية احتواء الأمازيغية ثقافيًا و مؤسساتيًا عبر قنوات رسمية مثل "تمازيغت" (في المغرب) و"القناة الأمازيغية" (في الجزائر)، لكن دون أن يتحقق استقلالها التحريري أو المضمون النقدي الذي يعبّر فعلًا عن قضايا المجتمع الأمازيغي (أعبا، 2021). وبالتالي، تحوّل الاعتراف الدستوري إلى إدماج رمزي: إذ تمّ إقرار اللغة الأمازيغية رسميًا، لكن لم تُدمج بعمق في منظومة الإعلام العمومي ولا في السياسات اللغوية للدولة. والأمر ذاته نجده في مصر، حيث يُذكر النوبيون في الإعلام الرسمي بوصفهم "مكوّنًا أصيلاً من النسيج الوطني"، لكن دون تمثيل فعلي في المؤسسات الإعلامية أو الثقافية (عز، 2021). إنّها صيغة خطابية تضمن الاعتراف اللفظي وتمنع المشاركة العملية.

أما في المشرق العربي، خصوصًا في العراق ولبنان، نجد نوعًا من الاعتراف الانتقائي بإعلام الأقليات. ففي العراق بعد 2003، سُمح بإنشاء قنوات كردية وكلدانية وسريانية وتركمانية، وأُدرج مبدأ التنوع الإعلامي في الدستور. لكن هذا الانفتاح لم يكن ناتجًا عن إيمان بالديمقراطية الإعلامية، بل عن التوازنات الطائفية والسياسية التي تحكم النظام الفدرالي (عزيز، 2018). وبالتالي، أصبح الإعلام أداة لتكريس الهويات الطائفية، لا لتجاوزها. وبالنسبة إلى لبنان، فقد وُجد منذ الاستقلال نظام إعلامي متعدّد طائفيًا، لكنه في جوهره محاصصة إعلامية تعكس الانقسام الطائفي أكثر مما تعبّر عن مواطنة متساوية. فكل طائفة تمتلك قناتها أو جريدتها، لكن هذه التعددية الشكلية تُعيد إنتاج العزلة الاتصالية بدل بناء فضاء عمومي مشترك (الشيباني، 2022). فمن هنا، يمكن القول إنّ التنوع الإعلامي في المشرق هو تنوع في الملكية لا في المواطنة.

وعلى نقيض الأمثلة السابقة، تقدّم دول الخليج العربي حالة خاصة في موضوع إعلام الأقليات، إذ لا تقوم فيها الإشكالية على أساس لغوي أو عرقي فحسب، بل على أساس التركيبة السكانية والعمالة الوافدة. ففي الإمارات مثلاً، يشكّل الوافدون أكثر من 80٪ من السكان، لكنّ تمثيلهم الإعلامي يكاد يكون منعدمًا في القنوات الوطنية. فالإعلام هناك موجّه بالأساس إلى "المواطن النموذج"، أي المواطن الخليجي الناطق بالعربية، رغم وجود قنوات فرعية تخاطب الجاليات الأجنبية. وفي المقابل، نجد بعض المبادرات الانفتاحية الرمزية، مثل السماح ببث برامج وثائقية عن الثقافات الآسيوية أو تنظيم مهرجانات فنية متعددة الجنسيات، لكنها لا ترقى إلى مستوى المواطنة الإعلامية لأنها تبقى في إطار الاستعراض الثقافي. وأما في البحرين والكويت، فقد برزت محاولات لإعطاء مساحة محدودة للأقليات المذهبية (الشيعية مثلًا) في الإعلام الرسمي أو الخاص، لكنها بقيت خاضعة للرقابة السياسية الصارمة (Hasan & Fibiger, 2019). و في السعودية، لايزال الإعلام رغم الانفتاح الثقافي الأخير، محكومًا بالخطاب الرسمي الموحّد، ولا يُتيح تمثيلاً واضحًا للمكوّنات الثقافية والإثنية الأقل عددًا. ويخلُص الباحث عبد الرحمن الراوي (2021) إلى أنّ دول الخليج تطبق ما يمكن تسميته بـ"سياسة الاعتراف الإداري": أي السماح بالتعبير الثقافي ضمن حدود مضبوطة تضمن الاستقرار ولا تهدّد النظام الرمزي للدولة. وبذلك، يتحوّل الاعتراف إلى أداة للضبط أكثر منه أداة للتحرر. فإذا كان الاعتراف الرمزي يعني الإقرار بوجود الأقليات دون منحها سلطة المشاركة، فإنّ المواطنة الثقافية تفترض العكس تمامًا: أي اعتبار التنوع ركيزة أساسية للمواطنة نفسها. وقد طوّر ويل كيمليكا (1996)هذا المفهوم ضمن إطار العدالة متعددة الثقافات، معتبرًا أنّ المساواة لا تتحقق إلا عبر حقوق جماعية تكفل المشاركة في المجال العمومي.

في الإعلام، تعني المواطنة الثقافية أن تكون للأقليات إمكانية التعبير والمساءلة والتأثير في السياسات الاتصالية، لا أن تُختزل في رموز الزينة الثقافية .ورغم أن بعض الدول العربية بدأت تدرك قيمة هذا التوجه- مثل المغرب الذي أسس المجلس الوطني للغات والثقافة المغربية (2016)، أو الإمارات التي أطلقت "عام التسامح" (2019) وشجعت التعدد الثقافي، فإنّ هذه المبادرات تبقى استثنائية وغير معمّمة، وتفتقر إلى ترجمة مؤسساتية واضحة في السياسات الإعلامية.إنّها تعبّر عن إرادة رمزية أكثر من كونها التزامًا بنيويًا بالمواطنة الثقافية.

إذن يتضح من المقارنة أنّ غياب سياسة عربية موحدة للتنوع الإعلامي يُعدّ من أبرز العوائق أمام تطور إعلام الأقليات. فباستثناء تجارب محدودة (كالأمازيغ في المغرب، أو الأكراد في العراق)، ما تزال العلاقة بين الدولة والأقليات قائمة على منطق المنح لا الحقوق. أي أن الاعتراف يُمنح بقرار سياسي، ويمكن سحب الإجراء نفسه، مما يحول دون استدامة التعدد الإعلامي. ولتجاوز ذلك، ينبغي تبني سياسات عمومية تقوم على المبادئ التالية:

-إدراج مبدأ التنوع الثقافي في التشريعات الإعلامية العربية، على غرار ما هو معمول به في أوروبا وأمريكا الشمالية. -دعم الإنتاج الإعلامي المحلي للأقليات عبر صناديق تمويل مستقلة.

-تضمين الإعلام التعددي في برامج التعليم والتكوين المهني لصحفيي المؤسسات الوطنية.

-إنشاء هيئات وطنية لمتابعة التعددية الإعلامية وضمان تمثيل المكونات اللغوية والثقافية.

من شأن هذه الإجراءات أن تنقل الاعتراف من بعده الرمزي إلى مستوى المواطنة الاتصالية الفعلية، وتجعل من الإعلام أداة اندماج لا وسيلة احتواء.

تكشف قراءة سياسات الاعتراف الإعلامي في الوطن العربي عن ثلاث سمات رئيسية:

1. الرمزية بدل المشاركة: معظم الاعترافات شكلية، لا تمنح الأقليات سلطة تحريرية أو مؤسساتية.
2. الانتقائية السياسية: الاعتراف يُمنح وفق توازنات أو ظرفيات، لا باعتباره حقًا ثقافيًا دائمًا.
3. غياب المقاربة الإقليمية: لا توجد رؤية عربية مشتركة حول الإعلام المتعدد، بل مقاربات قُطرية متباينة.

ومع ذلك، فإنّ وجود تجارب نسبية للانفتاح — كالمغرب في الشمال الإفريقي، والعراق في المشرق، والإمارات في الخليج — يمثّل بذورًا لنموذج عربي محتمل للمواطنة الثقافية. لكن هذا النموذج لن يكتمل إلا حين تنتقل الدولة من منطق "الضبط الرمزي" إلى الاعتراف بوصفه حقًا مواطنيا شاملا، يتيح للجميع المشاركة في تشكيل الفضاء الإعلامي والرمزي على قدم المساواة.

4/ نحو نموذج تفسيري لإعلام الأقليات في العالم العربي

تمثّل دراسة إعلام الأقليات في الوطن العربي تحدّيًا مزدوجًا: فهي من جهة تواجه ضعف الإنتاج العلمي في هذا المجال، ومن جهة أخرى تحاول تفكيك علاقة معقدة بين السلطة، والهوية، والمجال العمومي. فالتجارب التي استعرضها هذا البحث – من الأمازيغ إلى الأكراد، مرورا بالزيديين إلى النوبيين – تكشف أنّ الفضاء الإعلامي العربي لا يقوم على مبدأ التعدّد الفعلي، بل على مركزية رمزية واحدة تُعيد إنتاج ذاتها عبر أدوات الدولة أو السوق أو الدين. ومن هنا تأتي الحاجة إلى بناء نموذج تفسيري جديد قادر على فهم هذا الواقع وتحليل إمكانات تجاوزه. فبينما يُعدّ مفهوم الفضاء العمومي كما صاغه يورغن هابرماس (1991) أحد أعمدة نظرية الاتصال الحديثة، فضاء للنقاش الحرّ الذي تُمارس فيه المواطنة عبر التواصل العقلاني، يصطدم هذا المفهوم، في تطبيقه العربي، بواقع اجتماعي وثقافي متعدّد لا يجد نفسه في "العمومية الواحدة" التي افترضها هابرماس. ففي الوطن العربي، تتعايش فضاءات متعدّدة ومتصارعة: فضاء رسمي تهيمن عليه الدولة، وفضاءات طائفية أو لغوية أو رقمية تمثل الأقليات الثقافية، ما يجعل المجال العمومي العربي فضاءً مُجزّأً لا متكاملاً (كريشان، 2024).

وتنتقد نانسي فريزر، (موقاي، 2021) المفهوم الأحادي للفضاء العمومي وتقترح بديلا عنه نموذج "الفضاءات العمومية المتعددة"، التي تسمح بتعبير المجموعات المهمشة عن نفسها ضمن منظومة تداولية تعددية. ومن هذا المنطلق، فإنّ إعلام الأقليات العربي يمكن فهمه كأحد هذه الفضاءات العمومية البديلة، أو ما تسميه فريزر "counter-publics" أي "العموميات المضادّة" التي تتكوّن في مواجهة الهيمنة الرمزية للمركز. يُمكننا بناءً على المقارنة بين الحالات الأربع (الأمازيغ، الأكراد، الزيديين، النوبيين) وعلى تحليل السياسات الإعلامية العربية اقتراح نموذج تفسيري لإعلام الأقليات العربي يقوم على ثلاثة أبعاد مترابطة مثلما يبينها الجدول التالي:

نموذج تفسيري لإعلام الأقليات

المثال الميداني	المضمون	البعد
الإعلام الأمازيغي في المغرب نموذج الاعتراف المشروط؛ الإعلام الزيدي في اليمن نموذج الهيمنة المعكوسة	يحدّد طبيعة العلاقة بين الدولة والجماعة (اعتراف، احتواء، قمع، أو مأسسته)	أولًا: البعد السياسي
الإعلام الكردي نموذج التمكين الحزبي، الإعلام النوبي نموذج الاستقلال الرقمي	يعبّر عن درجة السيطرة أو الاستقلال في المجال الإعلامي (احتكار، شراكة، تعددية)	ثانيًا: البعد الاتصالي
كل حالة تُعيد تعريف ذاتها عبر سرديات مختلفة عن "الهوية الوطنية"	يتعلّق بالهوية والتمثيل والذاكرة الجماعية	ثالثًا: البعد الثقافي الرمزي

إنّ التفاعل بين هذه الأبعاد الثلاثة هو الذي يحدّد موقع إعلام الأقليات في الخارطة العامة للإعلام العربي: فحين تهيمن الدولة على البعد السياسي، يضعف الاستقلال الاتصالي؛ وحين يضعف البعد الثقافي، تتحوّل الأقليات إلى رموز منزوعة المعنى، وعندما تتوازن الأبعاد الثلاثة، كما في بعض التجارب المغربية أو الكردية، يقترب الإعلام من نموذج "المواطنة الاتصالية التشاركية". يتضح من تحليل الحالات السابقة أنّ الإعلام الرسمي العربي ما يزال أسير نموذج "الفضاء العمومي الموحد"، حيث الدولة هي المتحدث باسم الجميع. غير أنّ التحولات التكنولوجية والاجتماعية فرضت ظهور فضاءات موازية، منها الإعلام الرقمي للأقليات، والمبادرات المحلية، والمنصات العابرة للحدود. هذه الفضاءات لا تُلغي المركز، لكنها تعيد التفاوض معه حول من يملك حق التعبير، ومن يحدّد هوية الجماعة.

إنّ فكرة "الفضاء العمومي المتعدد" تفترض وجود تفاعل تداولي بين الفضاءات، لا قطيعة بينها. بمعنى أن الاعتراف بالأقليات لا يعني خلق إعلام منعزل لها، بل دمج أصواتها في الفضاء العام عبر آليات تشاركية حقيقية (Carpentier, 2011). وهذا ما يمكن تسميته بـ "التداول الأفقي للسلطة الرمزية"، أي توزيع فرص التعبير على مختلف الفاعلين بغض النظر عن موقعهم من المركز. كما يُعتبر الإعلام، في هذا النموذج، وسيطًا للعدالة الثقافية وليس مجرد ناقل للخطاب. فالعدالة لا تتحقق فقط عبر المساواة في التغطية، بل عبر المساواة في شروط إنتاج المعنى (Couldry, 2010).

ويقتضي ذلك إعادة هيكلة المؤسسات الإعلامية بما يضمن:

- تعدد اللغات في البث والإنتاج؛
- تمثيل الأقليات في المجالس التحريرية والهيئات الرقابية؛
- سياسات تمويل تشجّع المحتوى المحلي والجهوي؛
- استقلال الإعلام العمومي عن الخطاب السياسي الأحادي.

في نفس السياق تؤكد (فريزر 2009) أن العدالة الاتصالية تقوم على مبدأين متكاملين:

1. التمثيل العادل ، أي المساواة في الظهور داخل الفضاء العام؛
2. المشاركة الفعلية، أي القدرة على التأثير في إنتاج المعنى.

وفي ضوء ذلك، يصبح إعلام الأقليات مقياسًا لمستوى العدالة الثقافية داخل كل مجتمع عربي، لأنّه يختبر مدى انفتاح النظام الإعلامي على التّعدّد.

وفي ضوء ذلك، يصبح إعلام الأقليات مقياسًا لمستوى العدالة الثقافية داخل كل مجتمع عربي، لأنّه يختبر مدى انفتاح النظام الإعلامي على التعدد.إنّ بناء فضاء عمومي عربي تعددي ليس مهمة تقنية أو مؤسساتية فحسب، بل هو تحول ثقافي في فهم مفهوم المواطنة الذي لايقاس في المجتمعات المتنوعة بوحدة اللغة أو الانتماء، بل بقدرة الأفراد والجماعات على المشاركة في النقاش العمومي على قدم المساواة (Kymlicka, 1996).

ولتحقيق ذلك، يجب إعادة تعريف وظيفة الإعلام العربي عبر ثلاث مستويات إصلاحية:

1. مستوى السياسات: سنّ تشريعات تعترف قانونيًا بالتعدد الثقافي وتُلزم المؤسسات الإعلامية بتطبيقه.
2. مستوى المؤسسات: تحويل مؤسسات الإعلام العمومي إلى فضاءات مفتوحة للتعبير عن كل مكوّنات المجتمع.
3. مستوى الثقافة المهنية: تكوين الصحفيين والمحرّرين في ضوء مبادئ التنوع والتمثيل المسؤول.

بهذه الإصلاحات يمكن الانتقال من فضاء إعلامي "منغلق ومراقَب" إلى فضاء تداولي مفتوح يحتضن الاختلاف ويحوّله إلى طاقة إبداع وتفاعل.

يكشف هذا النموذج أن إعلام الأقلّيات ليس مجرد فرع من الإعلام العام، بل هو مؤشر بنيوي على طبيعة الفضاء العمومي ذاته. فكلما ضاق الهامش المتاح للأقليات، ضاق الفضاء العمومي برمته؛ وكلما توسعت إمكانات المشاركة، اتسعت مساحة الحرية لجميع الفاعلين. بذلك، يصبح "إعلام الأقليات العربي" جزءًا من مشروع أكبر هو إعادة بناء المجال العمومي العربي على أسس تعددية وتداولية. هذا المشروع، وإن كان نظريًا اليوم، يجد جذوره في التجارب التي نجحت جزئيًا في تحويل الاعتراف الرمزي إلى مشاركة مؤسساتية – كما في بعض جوانب التجربة الأمازيغية في المغرب أو الإعلام الكردي في العراق – ويجد امتداده المستقبلي في الفضاء الرقمي الذي بدأ بإرساء ممارسات تواصلية بديلة عابرة للحدود. إنّ "الفضاء العمومي المتعدد" ليس بديلاً عن الدولة أو الإعلام الرسمي، بل هو إطارٌ جديدٌ للتفاعل بين المركز والهامش، يقوم على المشاركة بدل الوصاية، وعلى الاعتراف المتبادل بدل الاحتكار الرمزي.

الخاتمة:

يُظهر هذا البحث، من خلال مقاربة المقارنة النقدية، أنّ إعلام الأقليات في الوطن العربي لا يزال حقلاً قيد التشكل، يعكس أكثر مما يصنع التحولات في بنية المجال العمومي العربي. فعلى الرغم من تعدد التجارب والخصوصيات، تلتقي أغلب الحالات التي تناولها العمل – الأمازيغ، الأكراد، الزيديين، النوبيين – عند حقيقة واحدة: أنّ التمثيل الإعلامي للأقليات يظل مشروطًا بالبنية السياسية والثقافية التي تحدّد من يتكلم، وكيف، ولمن. لقد بيّن التحليل في الجزء الأول أنّ غياب إعلام الأقليات ليس مجرد فراغ تقني أو مؤسساتي، بل هو نتيجة لتاريخ طويل من الهيمنة الرمزية، حيث تأسست الدولة الوطنية العربية على منطق التجانس لا التعدد، وعلى مركزية اللغة والدين والهوية الرسمية كأركان للوحدة. وهكذا، لم يُنظر إلى الإعلام بوصفه أداة للاعتراف، بل كوسيلة لبناء "الهوية الوطنية الجامعة" عبر تهميش الأصوات الأخرى. إنّ هذا التأسيس الأيديولوجي هو الذي جعل ظهور إعلام الأقليات لاحقًا كاستثناء أو تهديد أو هامش غير مرغوب فيه دائما.

وتبيّن لنا في الجزء الثاني، وعبر المقارنة بين الحالات الأربع، أنّ تجربة كل أقلية مرتبطة بدرجة توازن القوى داخل المجال السياسي والاجتماعي: فالأمازيغ في المغرب والجزائر نجحوا في تحقيق اختراق مؤسساتي نسبي عبر الاعتراف الدستوري واللغوي، بينما ظلّ الأكراد في العراق وسوريا رهائن السياسات الإقليمية والتجاذبات الحزبية.أما الزيديون في اليمن فقد شهدوا انقلابًا في موقعهم من

أقلية مذهبية مضطهدة إلى سلطة أمر واقع، مما غيّر وظائف الإعلام الزيدي من التمثيل إلى التعبئة.في حين يظل النوبيون في مصر نموذجًا كلاسيكيًا لـ"الإقصاء الصامت"، حيث يُختزل حضورهم في الفولكلور أو التاريخ دون الاعتراف بحقوقهم الثقافية والإعلامية. تؤكد المقارنة بين هذه الحالات أنّ إعلام الأقليات العربي ما زال يتحرك في منطقة رمادية بين الاعتراف والاحتواء: فهو موجود بقدر ما يُسمح له، وينشط في الهامش أكثر مما يتجذر في المركز. وتُظهر هذه الوضعية أنّ الانتقال من التمثيل الرمزي إلى المشاركة الفعلية يحتاج إلى إعادة تعريف العلاقة بين الإعلام والسلطة والمواطنة.

وحاولنا في المحور الثالث من البحث، الانتقال من الوصف إلى التركيب النظري، عبر تحليل سياسات الاعتراف الإعلامي في الوطن العربي وإبراز حدودها. فتبيّن أنّ معظم هذه السياسات تشتغل على منطق الإدماج الرمزي: أي الاعتراف بالأقليات ثقافيًا دون منحها أدوات المشاركة الاتصالية. وقد تجلى ذلك في تجارب المغرب والعراق ولبنان ومصر، وحتى في بعض بلدان الخليج التي تبنّت انفتاحًا ثقافيًا منضبطًا دون انتقال حقيقي نحو المواطنة الإعلامية. فالاعتراف لا يصبح فعليًا إلا عندما يتجسد في حقوق اتصال وحقّ المشاركة في إنتاج المعنى وتداوله، وهو ما لم يتحقق بعد في أغلب السياقات العربية. من خلال هذا التحليل المقارن، يمكن القول إنّ إعلام الأقليات في الوطن العربي هو مرآة لمدى نضج الديمقراطية الثقافية. فكلما توسع الهامش المتاح للتعبير عن الاختلاف، دلّ ذلك على استعداد المجتمع للاعتراف بالتعدد بوصفه قيمة لا تهديدًا. وبالعكس، كلما ضاق الفضاء الإعلامي أمام الأقليات، اتسعت الفجوة بين "الهوية الرسمية" و"الهوية الاجتماعية" الفعلية.

لقد أفضى بنا هذا المسار إلى صياغة نموذج تفسيري ثلاثي الأبعاد يدمج بين البعد السياسي (الاعتراف والسلطة)، والبعد الاتّصالي (التحكم والمشاركة)، والبعد الثقافي الرمزي (الهوية والتمثيل)، وهذا النموذج يسمح بفهم إعلام الأقليات لا كظاهرة معزولة، بل كمنظومة تتفاعل فيها القوة والرمز والمعنى ضمن دينامية مستمرة بين المركز والهامش. إنّه نموذج "الفضاء العمومي المتعدد"، الذي يضع في قلبه فكرة أنّ التعدد لا يُدار بالتجانس بل بالحوار، وأن العدالة الإعلامية لا تُختزل في حرية التعبير بل تتجسد في المساواة في شروط إنتاج الخطاب والمعنى (Carpentier, 2009; Fraser, 2011).

تُبرز نتائج البحث أنّ التجارب العربية الأكثر نجاحًا هي تلك التي استطاعت تحويل الاعتراف الرمزي إلى ممارسة مؤسساتية، كما في الحالة المغربية التي أفرزت إعلامًا أمازيغيًا رسميًا مهيكلاً ومدعومًا قانونيًا، أو الحالة الكردية في العراق التي تمتلك مؤسسات إعلامية مستقلة نسبيًا. أما التجارب التي ظل فيها الاعتراف شكليًا أو ظرفيًا، فقد أنتجت فضاءات إعلامية هشة أو منقسمة على ذاتها، كما في الحالة النوبية أو الزيدية.

على المستوى النظري، يؤكد هذا العمل أنّ الاعتراف الإعلامي ليس غاية في ذاته، بل خطوة نحو المواطنة الاتصالية، أي نحو فضاء يشارك فيه الجميع في إنتاج الخطاب العمومي دون تمييز. وهذا يتطلب انتقالاً من السياسات الإعلامية التقليدية إلى مقاربات تشاركية تُشرّك الأقليات في صنع القرار الاتصالي وتوزيع الموارد الرمزية. كما يستدعي وعيًا جديدًا لدى الباحثين العرب بضرورة دراسة الإعلام من زاوية العدالة الثقافية، وليس فقط من زاوية الحرية أو التنظيم. أما على المستوى العملي، فإنّ بناء فضاء إعلامي عربي تعددّي يتطلّب:

1. إدماج مبدأ التنوع الثقافي في التشريعات الإعلامية.
2. دعم الإعلام المحلي واللغوي للأقليات عبر صناديق مستقلة وتمويل عمومي شفاف.
3. إعادة هيكلة المؤسسات الإعلامية العمومية بما يضمن تمثيلاً فعليًا لمختلف المكونات الثقافية.
4. تعزيز الثقافة المهنيّة للصحفيين في مجال التنوع والتمثيل المسؤول.
5. إدماج مفهوم المواطنة الاتصالية في مناهج التعليم والبحث الجامعي ومراكز التدريب الإعلامي.

علـى هـدي كل ما تقدم، يمكن القـول إنّ إعلام الأقليات العربي يقف اليوم علـى مفترق طرق. إمّا أن يظـل رهيـنً منطق التجزئـة والاحتواء، وإمّا أن يتحـول إلى رافعة لبناء ديمقراطيـة ثقافية جديدة تعترف بالاختلاف كشـرط للتماسـك الاجتماعي لا كخطـر عليه. إنّ الرهان الأكبر هو الانتقـال من "إعلام الهوية" إلـى "إعلام العدالـة"، أي مـن التعبيـر عن الذات إلى المشـاركة في صياغة المشـترك. بهـذا المعنى، لا يُختتم هذا البحث بنتيجة نهائية بقدر ما يُفتح على أفق بحثي جديد، يدعو إلى إعادة التفكير في الإعلام العربـي مـن زاويـة التعـدد والاعتـراف والمواطنـة الاتصالية، لا مـن زاوية الانـغلاق والهيمنـة. فالفضاء العمومـي العربـي لن يكـون ديمقراطيًا إلا بقدر ما يكون قادرًا على الإصغـاء إلى كل أصواته وتمكينها من حق التعبير عن ذاتها.

قائمة المراجع

المراجع العربية

-عصيد، أحمد (2009)، سياسة تدبير الشأن الامازيغي بالمغرب: بين التعاقد السياسي وسياسة الاستيعاب. المغرب، منشورات المرصد الامازيغي للحقوق والحريات، ص57، الطبعة الأولى.

-مكي، لقاء (2014)، "الاعلام بكردستان العراق طموح جامح". الجزيرة نت،12جانفي 2014. الإعلام بكردستان العراق.. طموح "جامح" | أخبار | الجزيرة نت. تاريخ الزيارة 20 اكتوبر2025.

-غليون، برهان (2012)، المسألة الطائفية ومشكلة الاقليات. الدوحة/بيروت. المركز العربي للأبحاث والدراسات السياسية.ص81 .الطبعة الثالثة ..

-نجدي، عادل (2023)، "تقرير حقوقي: اوضاع الامازيغ في المغرب مقلقة في عام 2022"، العربي الجديد، 8جانفي 2023. تقرير حقوقي: أوضاع الأمازيغ في المغرب كانت مقلقة في عام 2022 ، تاريخ الزيارة 20 اكتوبر 2025.

-عزيز، احسان (2018)، "الاعلام الكردي...من "ثورية" الجبال الى "فوضى" المدن""، موقع الشرق الأوسط، 11مارس ، الإعلام الكردي... من «ثورية» الجبال إلى «فوضى» المدن، تاريخ الزيارة 21 اكتوبر 2025.

-برهان، أحمد (2024)، "الخطاب الدعائي للحوثيين في الاعلام: دراسة في الحرب الايديولوجية والفكرية"، مركز صنعاء للدراسات الاستراتيجية، 10 جوان 2024، الخطاب الدعائي للحوثيين في الإعلام: دراسة في الحرب الأيديولوجية والفكرية - مركز صنعاء للدراسات الإستراتيجية، تاريخ الزيارة 21 اكتوبر 2025.

-جاويش، اسامة (2021)، "وسائل الاعلام المصرية: حافز لتعزيز العنصرية ضد النوبيين"، ترجمة وتحرير موقع نون بوست، 17أفريل 2021، وسائل الإعلام المصرية: حافز لتعزيز العنصرية ضد النوبيين . تاريخ الزيارة 22 اكتوبر 2025.

-بوهدوز، رشيد (2025)، "الامازيغية وحكومة المونديال".(الجزء الأول، البوابة الرسميّة لحزب الاصالة والمعاصرة، 14 فيفري 2025، الأمازيغية.. وحكومة المونديال [الجزء 1] - البوابة الرسمية لحزب الأصالة المعاصرة (pam). تاريخ الزيارة 23 اكتوبر 2025.

-بودهان، ياسين(2015) ،"ترحيب بإطلاق نسخة امازيغية لوكالة الانباء الجزائرية"، الجزيرة نت ، 11ماي 2015، ترحيب بإطلاق نسخة أمازيغية لوكالة الأنباء الجزائرية | أخبار | الجزيرة نت تاريخ الزيارة 22 اكتوبر 2025.

-العادل، مصطفى (2018)، "وضع الامازيغية في الاعلام المغربي"، مجلة البدر، العدد 11، المجلد 11. صص1470-1482. وضع الأمازيغية في الإعلام المغربي | ASJP.تاريخ الزيارة 17 اكتوبر 2025.

© حقوق النشر: مجلة بحوث الإعلام والاتصال، المجلد (3)، العدد (1)، (2025)

-المركز الاقليمي للحقوق والحريات (2025)، "الاعلام الرقمي وتضليل المعلومات في مصر: تحديات ما بعد الحقيقة"، بحث.PDF.19جوان، مصر، الإعلام الرقمي وتضليل المعلومات في مصر: تحديات ما بعد الحقيقة - المركز الإقليمي للحقوق والحريات.، تاريخ الزيارة 20اكتوبر 2025.
-مشاط، زينب (2023)، "مهددون دائما.. صحفيو العراق في مرمى النار منذ عشرين عاما"، موقع جمار، 23مارس 2023،
تاريخ الزيارة 17 اكتوبر 2025.
-الفلاحي، أشرف (2018)، "الزيدية في اليمن: تعقيدات المذهب والجغرافيا والخارطة القبلية"، البيت الخليجي للدراسات والنشر،19 مارس 2018، الزيدية في اليمن: تعقيدات المذهب والجغرافيا والخارطة القبلية – البيت الخليجي للدراسات والنشر تاريخ الزيارة 17 اكتوبر 2025.
- بخاش، عبد الله (2024)، "الاعلام اليمني و تمثّلات نموذج الاستقطاب والهيمنة على الخطاب العام"، مجلة الجزيرة،3جانفي 2024 ، الإعلام اليمني و تمثلات نموذج الاستقطاب والهيمنة على الخطاب العام – Yemeni Media, Perceptions of the Polarisation Model and the Domination of Public Discourse – مجلة الجزيرة، تاريخ الزيارة 24 اكتوبر 2025.
- عز، اسلام سعد عبد الله عبد الرحمان (2021)، "دور الحسابات الالكترونية على مواقع التواصل الاجتماعي في تدعيم الثقافات الفرعية- النوبة نموذجا"، المجلة العربية لبحوث الإعلام والاتصال، سبتمبر ، العدد، ص 881-، دور الحسابات الالكترونية على مواقع التواصل الاجتماعي في تدعيم الثقافات الفرعية- النوبة نموذجاً،
تاريخ الزيارة 18اكتوبر 2025. DOI : 10.21608/jkom.2021.2169915.
-امام سكوري، فاطمة (2016)، "قضية النوبة بين التدويل وقمع الدولة"، موقع مدى مصر، 14 أكتوبر ، قضية النوبة بين التدويل وقمع الدولة | مدى مصر، تاريخ الزيارة 18 اكتوبر 2025.
-يمني، محمد عاطف عبد المنعم (2001)، "اتجاهات الجماعات الاثنية في مصر، نحو دور الاعلام المرئي في تحقيق الدمج الثقافي. النوبة نموذجا"، مجلة البحوث الاعلامية، كلية الآداب بجامعة أسيوط، العدد 3، أكتوبر، ص149. article_202074_ad51b5a70b61d78ca777740bf9fa0e17.pdf.
تاريخ الزيارة 10اكتوبر 2025.
-اعبا، الحسن (2022)، "الإعلام الامازيغي المكتوب مسار وتاريخ، سلبيات وايجابيات"، جريدة أصوات الالكترونية،12 سبتمبر2022 https://journalaswat.com/
تاريخ الزيارة 6 اكتوبر 2025.
-بن مسعود، أمين (2019)، "اعلام الاقليات في الفضاء الافتراضي بعد الربيع العربي، دراسة في صفحات التواصل الاجتماعي الامازيغي في تونس"، (في) مجموعة من المؤلفين. الاعلام والانتقال الديمقراطي في العالم العربي ، بداية نهاية الاستثناء العربي، تونس، سوتيميديا للنشر والتوزيع، الطبعة الاولى. ص413-432..
-الصياد، اسامة (2016)، "هل انتهى حلم العودة لدى اهالي النوبة الى اراضيهم في جنوب مصر". موقع نون بوست، 27فيفري 2016. هل انتهى حلم العودة لدى أهالي النوبة إلى أراضيهم في جنوب مصر؟، تاريخ الزيارة 20اكتوبر2025.
-عزي، عبد الرحمن (2003)، دراسات في نظرية الاتصال: نحو فكر اعلامي متميز. مركز دراسات الوحدة العربية، بيروت. لبنان، الطبعة الثانية، ص.151.
-كريشان، زياد (2024) ،"هل يندثر الفضاء العمومي". جريدة المغرب التونسية، جريدة المغرب، 27 جوان 2014، جريدة المغرب | هل يندثر الفضاء العمومي ؟، تاريخ الزيارة 1سبتمبر2025..
-الشيباني، مصباح (2022)، "الاعلام والطائفية السياسية في الازمنة العربية الملتهبة-ملامح محنة خفية"، بحث.، المركز الديمقراطي العربي، تونس،24نوفمبر 2022.
https://democraticac.de/wp-content/uploads/2022 .

© حقوق النشر: مجلة بحوث الإعلام والاتصال، المجلد (3)، العدد (1)، (2025)

-موقاي، بلال(2021)، " فلسفة العدالة الاجتماعية عند نانسي فريزر بين الاعتراف واعادة التوزيع: نحو فضاء عمومي ما بعد بورجوازي"، مجلة التواصل، جامعة عنابة. الجزائر، بحوث ومقالات، ديسمبر2021، المجلد27، العدد2: ص ص43-56. الوصف: فلسفة العدالة الاجتماعية عند نانسي فريزر بين الاعتراف وإعادة التوزيع:

المراجع الأجنبية

- Arab Media Forum (2022), Minority Media and Cultural Pluralism in the Arab World: Proceedings of the 20th AMF Conference. Retrieved from https://www.arabmediaforum.org
- Bourdieu, P (1996), Sur la télévision, Paris : Raisons d'agir.
- Carpentier, N (2011), Media and Participation: A Site of Ideological-Democratic Struggle. Chicago, United State: Pub: Intellect Books, pp.360-349.
- Castells, M (2012), "Networks of Outrage and Hope: Social Movements in the Internet Age", Chichester, UK Wiley,p:298 , ISBN 62855-7456-0-978. International Journal of Public Opinion Research, 3 :25, pp. 402–398, https://doi.org/10.1093/ijpor/edt020. International Journal of Public Opinion Research, 3 :25, pp. 402–398, https://doi.org/10.1093/ijpor/edt020. Accessed: 17october 2025.
- Cottle, S (2000), Ethnic Minorities and the Media: Changing Cultural –Boundaries, England: Open University Press.
- Couldry, N (2010), Why Voice Matters: Culture and Politics after Neoliberalism. Sage Publications. New York.: p.73. Sage Academic Books - Why Voice Matters: Culture and Politics after Neoliberalism. Accessed :13 October 2025.
- Couldry, N., & Mejias, U (2019), The Costs of Connection: How Data Is Colonizing Human Life and Appropriating It for Capitalism. Stanford University Press.US/Canada: p.297.
- Fraser, N (2009), Scales of Justice: Reimagining Political Space in a Globalizing World, New York: Columbia University Press.
- Gramsci, A (1971), Selections from the Prison Notebooks, New York: International Publishers.
- Habermas, J (1991), The Structural Transformation of the Public Sphere, Canada: MIT Press.
- Hafidh, H., & Fibiger, T. B (2019), "Civic Space and Sectarianism in the Gulf States: The Dynamics of Informal Civil Society in Kuwait and Bahrain beyond State Institutions." Studies in Ethnicity and Nationalism, Civic Space and Sectarianism in the Gulf States: The Dynamics of Informal Civil Society in Kuwait and Bahrain beyond State Institutions - Aarhus University. 126-109 ,19:1. https://doi.org/10.1111/sena.12290.
- Hall, S (1997), Representation: Cultural Representations and Signifying –Practices, Québec: Sage Publications, Inc; Open University Press.
- Kymlicka, W (1996), Multicultural Citizenship: A Liberal Theory of Minority Rights, USA: Oxford University Press.

- Livingstone, S (2005), Audiences and Publics: When Cultural Engagement Matters for the public Sphere. Changing media - changing Europe series (2), Bristol, UK.: Intellect Books.
- Rigoni, I (2012), Mediating Cultural Diversity in a Globalized Public Space. UK: Palgrave Macmillan.
- Rodriguez, C (2001), Fissures in the Mediascape: An International Study of Citizens' Media, Cresskill, N.J. Hampton Press.
- Taylor, C (1994), "The Politics of Recognition". In A. Gutmann (Ed.), Multiculturalism: Examining the Politics of Recognition (pp. 73–25), Princeton: Princeton University Press.
- Tufekci, Z (2018), Twitter and Tear Gas: The Power and Fragility of Networked Protest, Yale University Press. https://doi.org/10.1007/s9927-017-11266; 'Disadvantaged Minorities' Use of the Internet to Expand Their Social Networks". 4 :44. Disadvantaged Minorities' Use of the Internet to Expand Their Social Networks - Amy L. Gonzales, 2017 .Accessed : 21 October 2025. https://doi.org/0093650214565925/10.1177
- UNESCO. (2021), World Trends in Freedom of Expression and Media Development: Regional Overview of the Arab States. Retrieved from https://unesdoc.unesco.org .
- Whong, C. (2024), "Cultural diversity in media promoting inclusivity and representation." Global media journal. University of Texas, 69 :22. https://www.globalmediajournal.com/open-access/cultural-diversity-in-media-promoting-inclusivity-and-representation.php?aid=94591. Accessed : 15 October 2025.

ملخص السيرة الذاتية:

عادل البرينصي: إعلامي وباحث تونسي مختص في الإعلام والاتصال وسوسيولوجيا الاتصال. حاصل على ماجستير بحث في علم الاجتماع (التغير الاجتماعي) من جامعة تونس، وماجستير مهني في الاتصال السياسي من معهد الصحافة وعلوم الإخبار، إضافة إلى إجازة في الصحافة. راكم خبرة مهنية تتجاوز خمسة وعشرين عامًا في الصحافة المكتوبة والمرئية والرقمية، وتقلّد مناصب تحريرية، كما شغل خطة خبير اتصالي وعضو بالهيئة العليا المستقلة للانتخابات (2017–2022). عمل مستشارًا وخبيرًا دوليًا في البرامج الانتخابية مع منظمات دولية، ودرّس الإعلام متعدد المنصات بالجامعة. له مساهمات علمية في مجالات الإعلام السياسي، المشاركة الانتخابية، وإعلام الأقليات، من بينها فصول في كتب جماعية حول الدبلوماسية الرياضية وإعلام الأقليات في اليمن والوطن العربي. تتركز اهتماماته البحثية الحالية على سوسيولوجيا الاتصال، أخلاقيات الذكاء الاصطناعي، والتواصل الإنساني في السياقات الرقمية.
البريد الالكتروني: Adelbrinsi09@gmail.com

نبيل العرفاوي: أستاذ وباحث في الحضارة العربيّة الإسلاميّة. حاصل على التّبريز والأستاذيّة في اللّغة والآداب والحضارة العربيّة (جامعة تونس)، تقلّب في مناصب تعليميّة وإداريّة متعدّدة: مدرّس ومرشد بيداغوجيّ وسابقا مدير بالهيئة العليا المستقلّة للانتخابات. متعاون مع كلّيّة الآداب بمنّوبة (مدرّسا) ومعهد بورقيبة للغات الحيّة (تدريس العربيّة للنّاطقين بغيرها) والاليكسو (تدقيق لغويّ)، ومجلس أوروبا (ترجمة) وبرنامج الأمم المتّحدة الإنمائيّ (مكوّنا).
البريد الالكتروني: Arfaoui.nabil2020@gmail.com

© حقوق النشر: مجلة بحوث الإعلام والاتصال، المجلد (3)، العدد (1)، (2025)